UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
3 MAR 1985
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام

E/ECWA/XII/5/Add.3

١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥

الأصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية عشرة

٢٠-٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥

بغداد

البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

القضايا الراهنة في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي في غربي آسيا

تصديـــــر

تم اعداد هذا التقرير طبقا لبرنامج العمل والأولويات كما أقرته اللجنة في دورتهـا العاشرة لفترة السنتين ١٩٨٤ / ١٩٨٥ . ويمثل أحد التقريرين السنويين المتوقـــــع صدورهما خلال فترة السنتين بموجب العنصر البرنامجي ١ / ٢ من برنامج تمويل التجـــارة الدولية والتنميـــة .

المحتويـــــات

	الصفحـة
مقدمـــة	١
ألف ـ التعاون شبه الاقليمي	٢
باء ـ المشروعات المشتركـة	٦
١ـ الاهداف	٨
٢ـ الموارد المالية والبشرية	٨
٣ـ الاشراف والمشاركـة	١٠
٤ـ الموقـــع	١٣
٥ـ المنافسة واجراءات الدعم	١٥
٦ـ مشروعات "الجيل الثاني"	١٧
٧ـ الاعتبارات الاقتصادية في مقابل الاعتبارات السياسية	١٩
جيم ـ اتفاقيات تنشيط التجارة والتعاون الاقتصادي	١٩
دال ـ توسيع دور القطاع الخاص	٢٣
هاء ـ التطورات المؤسسية	٢٤
واو ـ نقل المـــوارد	٢٦
زاي ـ انتقـال العمالـة	٣٧
استنتاجـــات	٣٩
قائمة جداول النص	هـ
قائمة المرفقـــات	هـ

قائمة جداول النص

رقم الجدول — الصفحة

١ — المساعدة الميسرة من قبل دول الاكوا الاعضاء في الاوبك، ١٩٧٥—١٩٨٢ ..... ٢٩

٢ — المساعدة الميسرة المقدمة من بلدان الاكوا الاعضاء في الاوبك على أساس ثنائي ومتعدد الاطراف للفترة ١٩٨١—١٩٨٢ ..... ٣٠

٣ — التوزيع الجغرافي لتدفقات المعونة الميسرة لبلدان الاوبك المانحة، ١٩٧٩—١٩٨٢ ..... ٣٢

٤ — التوزيع القطاعي للالتزامات الميسرة الثنائية المقدمة بواسطة بلدان الاوبك المانحة ١٩٧٨—١٩٨١ ..... ٣٣

٥ — مؤسسات المعونة العربية: توزيع تجميعي لعمليات التمويل الانمائي (الالتزامات)، حتى ٣١/١٢/١٩٨٢ ..... ٣٤

قائمة المرفقات

المرفق الاول — بعض المشروعات المشتركة الرئيسية بين بلدان عربية في غربي آسيا، ١٩٧٩—١٩٨٢ (حسب القطاع) ٤٧

المرفق الثاني — الاتفاقيات الثنائية: ١٩٧٩—١٩٨٢ ..... ٥٢

القضايا الراهنة في مجال التعاون والتكامل الاقتصادى في غربي آسيـــا

مقدمـــة

تؤكد الاستراتيجية الانمائية الدولية (١) لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث على اهمية التعاون الاقتصادى والفني بين البلدان النامية بهدف القيام بشكل فعال باعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية وتأمين علاقات اقتصادية دوليـــة منصفة ومتوازنة والتقليل من ضعف البلدان النامية واعتمادها على الخارج وتعزيـــز اعتمادها على الذات وتقوية دورها في الاقتصاد العالمي .

لقد توافق بدء عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث مع عدد من التطورات المشجعة المتصلة بالتعاون الاقتصادى الاقليمي العربي . لقد أبدى مؤتمر القمة العربـــي الحادى عشر (المعقود في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠) اهتماما لا مثيل له بالقضايا الاقتصادية وذلك باقراره لاستراتيجية للعمل الاقتصادى العربي المشترك (٢) حتى العام ٢٠٠٠ واقراره الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لتشجيع تدفقات رؤوس المال الخاصة فيما بين بلدان المنطقة . وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعي العربي قد اقر في نفس الوقت تقريبا اتفاقية جديدة لتسهيـــل وتطوير التجارة بين الدول العربية لتحل محل اتفاقية عام ١٩٥٣ . ان هذه المبادرات وغيرها التي تم تصورها في اطار التعاون العربي العام قد تعرضت للفشل نتيجـــة لسوء العلاقات السياسية بين الدول الاعضاء .

---

(١) قرار الجمعية العامة رقم ٣٥/٥٦ الفقـــرة ٤٠ - .

(٢) أقر المؤتمر ، ضمن اطار هذه الاستراتيجية ، مشروع يعتبر ان الثمانينات تمثل العقد الانمائي العربي الأول وخصص مبلغ ٥ مليارات دولار لهذا الغـــرض .

ومن جهة اخرى برز اثناء الفترة من الاستعراض عدد من الملامح ذات الآثار المهمة على التعاون الاقليمي على المدى الطويل . وربما كان أهم هذه الملامح هو تزايد الدعم للتعاون شبه الاقليمي الذى تتوج بتكوين مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ . اما التطور الهام الثاني فيتعلق بتزايد توافق الآراء بأن المشروعات المشتركة تمثل احد الأطر الواعدة لتطوير التعاون الاقليمي في الظروف الراهنة . كما كان هناك ادراك متزايد ايضا للحاجة لاشراك القطاع الخاص بشكل اكثر فعالية في العملية التعاونية والقيام بمبادرات مهمة في هذا الاتجاه . زيادة على ذلك ، شهدت الفترة قيد الاستعراض عقد سلسلة من اتفاقيات التعاون التجارى والاقتصادى بين بلدان غربي آسيا وعددا من التطورات ذات الطابع المؤسسي .

ألف - التعاون شبه الاقليمي

أهم التطورات في هذا الشأن هو انشاء مجلس التعاون الخليجي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما بعد) في ٢٥ ايار/مايو عام ١٩٨١ الذى تكون من كل من دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت (١) .

ورغم ان تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية يبدو وكأنه استجابة اساسا لحاجات بلدان منطقة الخليج الا انه سيكون له آثار على التعاون الاقتصادى بين بلدان غربي آسيا وفي الاطار العربي العام . وتتمتع الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقوة اقتصادية ومالية كبيرة (بوصفها مانحة للمعونات وأسواقا للسلع والخدمات والعمالة) وبهذا القدر سيكون لسياساتها الاقتصادية أثر كبير على البلدان الاخرى في المنطقة .

لقد حافظ مجلس التعاون لدول الخليج العربية على نفس الزخم الذى نشأ به قبل ثلاث سنوات كما ينعكس ذلك في التقدم المحرز منذ ذلك الوقت وحتى الان .

---

(١) انشأ المجلس ، ومقره الرياض، هيكلا تنظيميا محكما يضم رؤساء الدول الذين يجتمعون بوصفهم المجلس الاعلى ، مرتين في السنة ، ووزراء الخارجية الذين يجتمعون بوصفهم المجلس الوزارى ست مرات في السنة . وانشأ المجلس ايضا لجانا فنية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادى والاجتماعي .

وفي بداية نشوئه (تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١) أقر المجلس الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (١) التي وضعت لتنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والصناعية للبلدان الاعضاء على المدى الطويل بهدف دمج اقتصاديات البلدان الستة الاعضاء في النهاية في سوق مشتركة . ودخلت المرحلة الاولى للاتفاقيـــة الاقتصادية الموحدة حيز التنفيذ في اول اذار/مارس ١٩٨٣ ودعت الى :

(أ) الغاء الرسوم الجمركية على التجارة الداخلية في مجالات الزراعة والمصنوعات والمنتجات الحيوانية المصنوعة من مواد موجودة في احد البلدان الاعضاء، وعلى السلع المصنعة من مواد خام مستوردة اذا كانت القيمة المضافة المحلية تشـــكل ٤٠ في المائة على الاقل من تكلفة المنتج تام الصنع . واذا كان الوطنيون يمتلكون ٥١ في المائة على الاقل من أسهم الشركة المنتجة له .

(ب) اعفاء المنتجات العابرة الخاصة بالدول الاعضاء من الرسوم والضرائب، وتأمين حرية الوصول للسفن الوطنية الى الموانئ في اية دولة من الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية واعفاء المسافرين والبضائع الموجودة عليها من الضرائب والرسوم .

(ج) حرية انتقال مواطني دول مجلس التعاون الخليج العربية وحريـــــة الممارسات المهنية في مجالات الطب والقانون والهندسة والمحاسبة والخدمات الاستشارية بشرط تلبية الشروط المحلية .

(د) الحق في اقامة مشروعات تجارية وصناعية وتجارية - زراعية بشرط ان يمتلك مواطنو الدولة المضيفة ٥١ في المائة على الاقل من جملة الاسهـــم .

---

(١) تدعو الاتفاقية ضمن امور اخرى الى (أ) الغاء الجمارك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووضع تعريفة خارجية مشتركة دنيا ، (ب) تنسيق سياسات التصدير والاستيراد وتعزيز القوة التفاوضية في مواجهة الموردين الاجانب ، (ج) حرية انتقال العمالة ورأس المال، (د) تنسيق السياسات النفطية والنشاطات الصناعية وتوحيد القوانين الصناعية ، (هـ) تنسيق السياسات في مجال التكنولوجيا والتدريب والعمالة ، (و) انتهاج اتجاه تعاوني لسياسات النقل ، (ز) اتخاذ خطوات لوضع استراتيجية استثمار مشتركة وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية .

اقر وزراء مالية مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد ذلك وضع تعريفة خارجية مشتركة (١) بمعدل ٤ في المائة ترتفع الى ٢٠ في المائة في حالة الواردات المنافسة في موعد لا يتجاوز ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣. واقروا أيضا انشاء مراكز جمركية مشتركة على الحدود لتسهيل حركة مواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستوى القطاعي ، اتفقت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تنسيق مجهوداتها في صناعة البترول مع التركيز على العمليات اللاحقة (عمليات التكرير والتسويق وتوابعها) وتنسيق السياسات بشأن اسواق وأسعار المنتجات بغرض ايجاد توازن بين العرض والطلب على المنتجات المكررة داخل المنطقة اضافة الى تقليل الاختلاف في الاسعار المحلية كما اتفق وزراء النفط في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (آب/اغسطس ١٩٨٣) على اجراء دراسات جدوى حول شبكة لتوزيع الغاز في الخليج وذلك لتوفير الوقود للقدرة الكهربائية ومحطات تحلية المياه والصناعات الاساسية. واتفقوا ايضا على اجراء مزيد من الدراسات حول الاحتياطي الاستراتيجي المقترح للمنتجات النفطية لمدة ٩٠ يوما.

في المجال النقدى والمالي ، ناقش محافظو البنوك المركزية اجراءات تنسيق السياسات النقدية بما في ذلك هيكل معدلات الفوائد المحلية واثر حركة معدلات الفائدة العالمية على السيولة المحلية وطرق تحديد اسعار الصرف.

اما في المجال الصناعي فقد عقد اجتماع قمة ممثلين لجميع مصانع الاسمنت في الخليج وممثلين للحكومات لدراسة خطط تنسيق المواصفات والتخطيط المستقبلي للانتاج كما تمت دراسة عملية مماثلة اخرى بالنسبة للالومنيوم.

والتطور الاخر الذى يمكن ان يحدث آثارا مهمة على السياسة التجارية في المستقبل ، هو المفاوضات الجماعية التي تجريها اربع من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (البحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية)

---

(١) كانت التعريفة الخارجية المشتركة سارية المفعول في ست دول في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ وقد اعفيت عمان بناء على طلبها من التقيد بهذه التعريفة لمدة سنة.

بشأن عقد صفقة ضخمة لشراء ١٥٠ الف طن من الارز تبلغ قيمتها ٩٠ مليون دولار(١). ونظرا لضخامة ولتزايد حجم الواردات المتجهة لمنطقة الخليج فان العائد من التعاون في شراء الواردات ينبغي ان يكون كبيرا.

واقر مجلس التعاون لدول الخليج العربية ايضا انشاء شركة الاستشارات الخليجية (انظر المرفق الاول) برأس مال مصرح به يبلغ ٢ر١ مليار دولار للاستثمار في المشروعات التجارية والزراعية والصناعية داخل وخارج المنطقة.

عند تقييم آفاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية يبدو عدد من الاعتبارات ذات الصلة. اولا، من الجدير بالذكر ان تؤكد ان الدول الاعضاء في المجلس تشترك في عدد من الخصائص والاهتمامات التي تساعد على المزيد من التعاون ويشمل ذلك التجانس الاجتماعي ـ الثقافي والتشابه في النظم السياسية والاقتصادية والقرب الجغرافي. كما انها تحتفظ بروابط قوية مع الاقتصاد العالمي وتعتمد عليه لدرجة كبيرة للغاية بسبب الاهمية المهيمنة للنفط في اقتصاداتها واعتمادها على الواردات لتلبية جزء كبير نسبيا من المتطلبات والسلع والعمالة والتكنولوجيا وعلى اسواق رأس المال الخارجية لحفظ مدخراتها.

ثانيا، ان انشاء المجلس جاء بعد اكثر من عقدين من الجهود المبذولة لاقامة علاقات اقتصادية أوثق بين البلدان العربية. وكان هناك ايضا عدد من الخطوات الاولية على صعيد منطقة الخليج نفسها، والتي ساهمت بدورها في تمهيد الطريق نحو قيام المجلس مثل انشاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ومختلف مؤتمرات التنسيق والتشاور المتعلقة بالتجارة والزراعة والصناعة والتخطيط والعملة والشؤون المصرفية. كما ينبغي ان تكون التجربة المكتسبة من عمل كثير من المشروعات المشتركة التي انشأتها بلدان الخليج مفيدة ايضا.

---

(١) عكف مجلس التعاون الخليجي، على اجراء دراسة جدوى لانشاء هيئة مركزية لقطع الغيار تكون مسؤولة عن شراء وتوزيع قطع الغيار للصناعات الاساسية في الدول الاعضاء.

ثالثا، يبدو ان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد آثر الاخذ بنهج تدريجي تكون العناصر الرئيسية فيه هي التنسيق والمواءمة بدلا من النهج الطموحة والشاملة المعتادة المقترحة في طار اوسع لمجهودات التكامل العربي . وفي نفس الوقت يشتمل الشكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي بعض الملامح مثل المجلس الاعلى الذى يجتمع مرتين في السنة على مستوى رؤساء الدول والذى يساعد في ازالة الخلافات في الرأى وتنفيذ القرارات بفعالية .

رابعا، يبدو ان اعضاء المجلس مدركون للآثار العكسية لاستقطاب الفوائد لمصلحة الشركاء الاقوى اقتصاديا . وينعكس ذلك في قرار المجلس لمنح الافضلية للبحرين وعمان (١) عند تحديد اماكن للمشروعات المشتركة بين الحكومات في مجال النفط ومشتقاته وفلزات الحديد .

واخيرا وليس اخرا فان توفر الموارد المالية عموما قد يجعل من السهل على المجلس ان يتغلب على الاحتكاكات واختلاف المصالح المحتملة بين اعضائه والخسائر الناجمة عن عملية التكامل .

بناء - المشروعات المشتركة

نظرا للظروف السائدة في المنطقة علقت آمال عظمى على المشروعات المشتركة لتلعب دورا رائدا في انشاء الأطر الانتاجية المكملة والتي ينظر اليها بوصفها شرطا اساسيا لتوسيع التجارة فيما بين بلدان المنطقة واستيعاب الفوائض المالية المتراكمة .

لقد بدأ انشاء المشروعات المشتركة يشتد في منتصف السبعينات تقريبا وذلك على اثر ارتفاع اسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ ونشوء فوائض مالية ضخمة في البلدان المنتجة للنفط في المنطقة . وظهر منظور واسع للمشروعات المشتركة ذو نطاق اقليمي /عربي .

---

(١) قرر مجلس التعاون ، الخليجي (اب/اغسطس ١٩٨٣) التكليف باجراء دراسة جدوى لانشاء مصفاة تصدير مشتركة في عمان يتم ربطها بحقول النفط السعودية عن طريق خط انابيب ينشأ لهذا الغرض.

على كل حال يبدو ان وتيرة هذه المشروعات قد تباطأت بعض الشيء في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات رغم ان المشروعات المشتركة ذات النطاق العملي والاضيق نوعيا جغرافيا والتي زادت من اشراكها للقطاع الخاص قد تضاعفت (١) .

لقد شهدت الفترة قيد الاستعراض قيام عدد كبير نسبيا من المشروعات المشتركة اضافة الى التقدم في تنفيذ مشروعات سابقة وقيام "جيل ثان" من المشروعات بواسطة الشركات القابضة "الام" . ان فحص الملامح الرئيسية كما هو مبين في المرفق الاول للمشروعات القائمة حديثا في منطقة الاكوا يكشف :

- ان معظم المشروعات المشتركة (١٨ من ٢١ مشروعا) قد اقيمت في منطقة الخليج وتركزت في البحرين (١٢) . كما ان تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقراره لمنح البحرين (وعمان) معاملة تفضيلية عند انشاء مشروعات في قطاعات معينة ،لا يمكنه الا ان يعمق هذا الاتجاه .

- انه فيما يتعلق برأس المال فان اضخم الاتفاقات (حوالي ٤ر١ مليار دولار) يبدو انها صرفت على قطاع الخدمات (معظمها في الخدمات المصرفية والتأمين) يليها المشروعات المشتركة ذات الطابع الاستثماري العام (٣ر٣ مليار دولار) والصناعات التحويلية (٩ ر. مليار دولار) والزراعة (مليار دولار) والنقل (٧٠ مليون دولار) . ومن حيث عدد المشروعات تأتي الصناعات التحويلية في المرتبة الاولى اذ حظيت بثمانية مشاريع تليها الخدمات بستة مشاريع ثم الاستثمار العام ،باربعة مشاريع ثم الزراعة بمشروع واحد ثم النقل بمشروعين .

- انه في الوقت الذي ظلت فيه المشاركة والاشراف الحكومي مهيمنين يلاحظ ايضا تزايد مشاركة القطاع الخاص.

---

(١) برزت المشروعات المشتركة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي . على ان هذه المشروعات تختلف بدرجة كبيرة فيما بينها فيما يتعلق بحجم راس مالها وملكيتها والمشاركة فيها (عامة ، خاصة ، مختلطة) والنطاق الجغرافي (ثنائية ،شبه اقليمية ، اقليمية أو عربية) وطبيعة النشاطات والاختصاصات (شركات قابضة او من نوع آخر معين) والحافز والاشراف.

- ان مجال عمليات بعض المشروعات المشتركة الضخمة (اى مجموعة التأمين العربية والمؤسسة العربية المصرفية) لايزال عالمي الطابع على الاغلب.

وعند استعراض عمليات المشروعات المشتركة العربية من منظور بعيد المدى يبرز عدد من القضايا المتعلقة بتكوينها وعملياتها المتصلة في النهاية بفعاليتهـــا . وفيما يلي دراسة موجزة لهذه القضايا :

١ - الاهـــداف

نظرا لان القابلية الاقتصادية للبقاء هي هدف جميع المشروعات المشتركة على المدى الطويل ، فان الربحيـــة لم تمثل اعتبارا مهيمنا لبعض المشروعات الرئيسية المشتركة بين الحكومات على المدى القصير او المتوسط . وقد رئي اقتحام مجالات معينة ، تعتبر "استراتيجية" ، مثل استكشاف ونقل النفط واصلاح وصيانة السفن ، مع ما يصاحبها من فوائد مثل اكتساب الخبرة الفنية وتدريب القوة العاملة ، تعويضا كافيا .

وفي حين ان هذه الفوائد يمكن ان تكون خارجة عن المشروع وهي كذلك بالفعل في بعض الحالات الا ان هناك ادلة متزايدة على عدم جدواها لتبرير ربط الموارد الضخمة للمشروع وتحمل خسائر اولية مما يزيد من الضغط لترك النشاطات وتقليـــل حجمها (١) .

ويجدر بالذكر في هذا الشأن ان هذه الانشطة الاستراتيجية قد تيسرت بسبب انه في الوقت الذى تحدث فيه الخسائر من الجهة العملية فان المشروع استطاع تحقيق الربح نتيجة للعائدات الضخمة من الجزء غير المستخدم من رأس المال .

٢ - الموارد المالية والبشرية

ان الموارد المالية الموضوعة تحت تصرف المشروعات الحكومية المشتركة الضخمـــة ، كتلك التي وصفها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، لا يبدو انها تمثل عائقا على وجه العموم . وفي حين انه يمكن القول ان هذه الموارد غير كافية بالقياس الـــى الاختصاصات الواسعة المحددة للمشروعات المشتركة فان معدل استخدامهـــا

---

(١) يقال ان الشركة العربية البحرية لنقل البترول ، في خطوة نحو تخفيض مصروفاتها وترشيـــد عملياتهـــا ، قد باعت اولى ناقلاتها ضمن خطة تهدف للتخلص من خمس سفن وخفضت نصف عدد الموظفين في مقرها الرئيسي وسرحت حوالي ٧٠ متدربا (انظر "Arab Report and Memo" عدد ٢٤ تشرين أول/اكتوبر ١٩٨٣) .

كان بطيئا لدرجة ان العائد من الجزء غير المستخدم من رأس المال صار يمثل حصة كبيرة نسبيا مع مجموع الاصول وقد استخدم في بعض الحالات لتمويل خسائر التشغيل . وهكذا فان هذه المشروعات المشتركة لم توضح حاجتها حتى الان لزيادة رأس مالها . ونظرا لبطء معدل استخدام الموارد فان هذا الاحتمال يبدو بعيدا بالنسبة لمعظمها . ويصح ذلك اكثر فاكثر اذا استطاعت المشروعات المشتركة تحقيق ارباح ووظفتها في استثمارات جديدة او باعت كل او بعض المشروعات التي ساعدت على اقامتها - عند وجود الجهاز القادر على جعل هذه العمليات ممكنة - واستخدمت الايرادات في تمويل نشاطات اخرى .

ان قضايا استخدام وادارة الموارد وثيقة الصلة بعضها ببعضها الاخر . ويبدو ان ملكية رأس المال قد أثرت بشكل مباشر او غير مباشر ،في اختيار كوادر ادارية اعلى كفاءة تعتبر نوعيتها بالتالي محددا رئيسيا لنجاح المشروع. وطالما ان ملكية رأس المال والقدرات الادارية لا يتلازمان بالضرورة ، فقد قدم عدد من المقترحات لفصلها عن بعضها البعض. ولكن ونظرا للظروف الاقتصادية والسياسية والنفسية السائدة في المنطقة ، فيرجح ان تكون هذه العملية بطيئة للغاية وستتسع فرص نجاحها بزيادة اشراك القطاع الخاص في انشاء المشروعات المشتركة .

لقد عانت ادارة المشروعات المشتركة وتعيين الموظفين لها من الندرة السائدة عموما في القدرات الادارية والخبرة الفنية في المنطقة . وقد انعكس ذلك في طرق مختلفة شملت : (أ) صعوبات تدبير الموظفين وارتفاع معدل تجدد الموظفين الناجم عن وجود عروض اقدر على المنافسة ولا سيما لدى الشركات الخاصة (١) (ب) نظام للاستخدام منحاز تماما لمواطني البلد المضيف (ج) الاعتماد المفرط على الخبراء والعاملين الاجانب في السنوات الاولى على الاقل (د) الحاجة لاجراء برامج تدريبية واسعة النطاق ومكلفة .

---

(١) يزيد من المعوقات في المشروعات المشتركة الحاجة لملاحظة ان جداول مرتباتها ليست عالية بصورة مفرطة بالقياس الى تلك التي تدفعها الحكومة للعمل المماثل .

من بين القضايا التي يكثر حولها النقاش والمتصلة بادارة المشروعات المشتركة - سواء فيما يتعلق باختيار كبار الموظفين او تأدية وظائفهم - امكانية تدخل الحكومة وآثارها على عمليات المشروعات المشتركة. وفي الوقت الذى يمكن فيه ان يكون لهذا التدخل بعض الفائدة(١) فقد ينتج عنه تقييد على حرية اتخاذ القرار.

٣- الاشراف والمشاركة

ظل تطوير وانشاء المشروعات المشتركة ،على مستوى العمل الاقتصادى العربي المشترك، نشاطا اضطلع به على الاغلب كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول وجامعة الدول العربية كما يدل على ذلك انشاء عديد من المشروعات الضخمة ماليا من قبل هذه المنظمات في حوالي منتصف السبعينات . ومنذئذ والزخم ،على ما يبدو، يتباطأ بدرجة كبيرة (٢). ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل تشمل : (أ) الحاجة لمنح

---

(١) اذا تم الاختيار الملائم فان حضور صانعي السياسة والقرار الحكوميين يمكن ان يشكل مساهمة ايجابية في عمليات المشروع وذلك بابقاء الحكومة على اطلاع تام على نشاطات المشروع والاحتفاظ باهتمامها بهذه النشاطات وتسهيل اتخاذ قرارات افضل وتنفيذ اسرع .

(٢) ذلك ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، على سبيل المثال ، الذى نجح في فترة زمنية قصيرة جدا في انشاء اربعة مشروعات مشتركة كبيرة (هي الشركة العربية للتعدين والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والشركة العربية للاستثمارات الصناعية) لم تستطع منذ ذلك الحين الا اقتراح تكوين مشروعين اضافيين فقط هما المطبعة العربية لطباعة الطوابع البريدية والشركة العربية الدولية للنقل البرى . ولا يزال الاقتراحان قيد الدراسة وبالمرحلة التحضيرية ، ويقال ان الاقتراح الاول قد تأجل بسبب عدم امكانية الاتفاق على المقر وان الاقتراح الثاني قد تأجل ايضا بسبب الفشل في ايجاد الحد الادنى من رأس المال اللازم لبدء العمليات .

المشروعات القائمة وقتا كافيا لتبرهن على قابليتها للبقاء قبل دراسة مشروعات جديدة .
(ب) ضعف الحماس للمشروعات التي تضم اعضاء كثيرين (وبالتالي تشتت قوة اتخاذ القرار) واختصاصات واسعة . (ج) بروز انواع مؤتلفة من المشروعات جذابة بقدر اكثر تتميز بقلة العضوية وباشتراك القطاع الخاص فيها (١) واختصاصات اكثر تحديدا .

اما خارج اطار الاجهزة الحكومية المشتركة فقد توافقت البلدان العربية ايضا في ائتلافات عديدة لانشاء مشروعات مشتركة متعددة الاطراف (٢) وثنائية مع اشراك القطاع العام او الخاص ، والمنشآت المختلطة . اما على الصعيد شبه الاقليمي فقد كانت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية نشطة في محاولة منها لتحديد امكانيات الاستثمار المشترك . ويتوقع ان يساعد تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعزيز هذا النشاط .

لقد تحققت المبادرات المشتركة بين الحكومات لتكوين المشروعات المشتركة ايضا بعد التقارب السياسي كما هي الحال اثر قيام اتحاد الجمهوريات العربية (١٩٧١) بين مصر وليبيا وسوريا او المشروعات المشتركة التي اقيمت ضمن اطار الاتفاقية الاردنية السورية عام ١٩٧٥ وبين العراق والاردن مؤخرا . والامثلة المفيدة الاضافية تتمثل في المؤسسة السورية السعودية للاستثمار الصناعي والزراعي والشركة السورية الليبية للاستثمار الزراعي (٣) .

---

(١) عموما كلما كان عدد المشاركين في المشروع المشترك كبيرا ازدادت صعوبة تشغيل المشروع . ويمكن بيان العكس تماما بحالة شركة البوتاس الاردنية التي يرجع بعض اسباب نجاحها بعد عام ١٩٧٤ الى حقيقة ان بلدا واحدا هو "الاردن" قد اصبح المساهم الرئيسي .

(٢) الامثلة على المشروعات المشتركة التي تسهم فيها البلدان العربية على نطاق واسع تضم الشركة العربية للاستثمار والهيئة العربية للانماء والاستثمار الزراعي كما ان بنك الخليج الدولي وشركة الخليج للصناعات البتروكيمائية من بين المشروعات المشتركة الكبيرة التي انشئت على الصعيد شبه الاقليمي .

(٣) يقع مقر كلا المشروعين في الجمهورية العربية السورية وتم انشاؤهما على اسس متماثلة ومساهمة متساوية في رأس المال ولكن على اساس ان تكون المساهمة السورية بالعملة المحلية ومساهمة الشريك الاخر بالدولار الامريكي .

وعلى المستوى غير الحكومي كان للجهود الدؤوبة التي بذلها اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية اكبر الاثر في انشاء الشركة العربية للاستثمارات العامة وفي عقد المؤتمر الاول لرجال الاعمال والمستثمرين العرب الذى قرر انشاء الشركة العربية للاستثمار الزراعي ، (انظر المرفق الاول) .

ان العدد الكبير من شركات الاستثمار و اتحادات الشركات التي قامت في منطقة الخليج (١) قد نجح في تعبئة مدخرات ضخمة . وتشير المعلومات المتوفرة الى ان معظم الاستثمارات التي قامت بها هذه الشركات تقع خارج المنطقة العربية وان هذا الاستثمار المباشر والمشاركة في رأس المال قد تركزا في بلدان قليلة شملت البحرين ومصر وتونس واقتصرت على العقار وتطوير الممتلكات والاعمال المصرفية (٢) . ويعتقد ان هذا الوضع ناجم عن الاختلاف في تقييم المخاطر في كل بلد وقلة المشروعات المدروسة بشكل جيد ومحدودية الخبرة التي تمنع الشركات من الاشتراك في انواع من الاستثمارات اكثر تعقيدا وطبقة الخصوم لدى هذه الشركات التي تهيمن عليها التزامات قصيرة المدى .

وفيما يتعلق بالتمييز بين المشروعات المشتركة الخاصة والعامة فان المعلومات المتوفرة (٣) المتعلقة بحوالي ٢٤٤ مشروعا صناعيا مشتركا (عربيا وعربيا دوليا) تشير الى ان المشروعات الخاصة قد بلغت ١٦٤ مشروعا كما بلغت المشروعات المختلطة ٥٢ مشروعا وان المشروعات الحكومية بلغت ٢٨ مشروعا وقد بلغت الاستثمارات فيها على التوالي ٣٫٣٨ مليار دولار و ٣٫٧٣ مليار دولار و ٢٫٧٣ مليار دولار ومن بين

---

(١) مثل الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية والاتحاد الكويتي للاستثمار العقارى - شركة الاستثمار الكويتية للعقار والشركة الكويتية الدولية للاستثمار وشركة الاستثمارات الخليجية .

(٢) من بين الاستثناءات المهمة الاستثمارات المباشرة من قبل الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية في شركة الحديد والصلب العربية (١٩٨٠) وفي الشركة العربية لانابيب البترول (سوميد) (١٩٧٤) .

(٣) انظر سميح مسعود :"المشروعات الصناعية العربية المشتركة : نظرة تقويمية" اوابك ،النفط والتعاون العربي المجلد التاسع العدد الاول ، ١٩٨٣ الصفحات ، ١٥٥ - ١٩٦ بالعربية .

الـ ٩٣ مشروعا صناعيا عربيا كانت المشروعات الثنائية تمثل ١ر٥٩ في المائـــة(١) اى ما يساوى ٤ر٤٤ في المائة من المجموع المقدر للمصروفات الرأسمالية والبالغ ٤٨١ر٠ مليار دولار، كما ان النسب المناظرة للمشروعات العربية الدوليـــة المشتركة قد بلغت ٥ر٧١ في المائة و ٤ر٦٦ في المائة .

٤- الموقـــع

ان المعلومات المتاحة(٢) حول التوزيع الجغرافي للمشروعات العربيـــة المشتركة تبين تركيزا ملحوظا لمصلحة بلدان منطقة الخليج ولبعض بلدان العجز غير النفطية (مثل مصر وتونس) . ويمكن ايضا ملاحظة ان المشروعات ذات رؤوس الاموال الضخمة تمركزت في منطقة الخليج وان العكس يصح تماما بالنسبة للمشروعات في البلدان غير النفطيـــة .

ودون التقليل من اهمية الاعتبارات الاقتصادية ،فان الاهتمام بتأمين توزيع عادل للفوائد كان عاملا حاسما في تحديد مواقع المشروعات المشتركة التي تمـت مناقشتها عبر الاجهزة الحكومية المسؤولة عن تطوير التعاون الاقتصادى العربي مثل المشروعات الاربعة الكبرى التي رعاها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

وتفسر عوامل مماثلة تحديد مواقع المشروعات المشتركة (الستة) التي اقامها اتحاد الجمهوريات العربية (حيث اقام مشروعين في كل من مصر وليبيا والجمهورية العربية السورية) ، وتلك المقامة في اطار الاتفاقية الاردنية السورية لعام ١٩٧٥ . كما تفسر العلاقات الثنائية الخاصة ايضا تحديد موقع بعض المشروعات المشتركـة كالشركة السعودية للاستثمار الزراعي والصناعي والشركة السورية الليبية للاستثمار الزراعي وكلتاهما قائمة في الجمهورية العربية السورية .

---

(١) ان المشروعات المشتركة التي اقيمت خارج نطاق المؤسسات الحكومية العربية يمكن عزو معظمها الى مجهودات القطاع الخاص . وزيادة على ذلك فان هذه المشروعات ثنائية في معظمها انظر: غرفة التجارة والصناعة الكويتية: دور القطاع الخاص في المشروعات الصناعية العربية المشتركة ،ورقة قدمت للندوة الخاصة بالمشروعات الصناعية العربية المشتركة نظمتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والاوابك الدوحة ، قطر ٢٨ - ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ بالعربية .

(٢) انظر المصدر السابق سميح مسعود : المشروعات العربية المشتركـة : الواقع والمستقبل/اوابك ،النفط والتعاون العربي/المجلد السابع ،العدد الثاني (١٩٨١) الصفحات ١٠١- ١٣٤ بالعربيـــة .

ان الرغبة في مساعدة اقل البلدان نموا قد اثرت ايضا في تحديد مواقع المشروعات المشتركة (كما هي الحال في السودان واليمن) . وبالمثل انتهج مجلس التعاون لدول الخليج العربية سياسة تؤيد تحديد مواقع لبعض انواع المشروعات في البلدان الاقل حظوة بالموارد الطبيعية (البحرين وعمان) .

من الناحية الاقتصادية تتعلق العوامل الرئيسية التي اثرت في تحديد موقع المشروعات المشتركة بتقييم المستثمر او المستثمرين المحتملين " للمناخ الاستثماري" العام وبمعرفة السوق والوصول اليه وبتوفر المرافق المساعدة والحوافز وبالمدخلات (العمالة المدربة و /او الرخيصة والمواد الخام) .

وبالرغم من تدابير القوانين والتشريعات الاستثمارية والحوافز الاخرى التي قصد منها تشجيع تدفق رأس المال فقد وجد المستثمرون المحتملون درجات مختلفة من المخاطر في مختلف البلدان في المنطقة مما حدا بهم الى اقامة عدد قليل فحسب من المشروعات . وفي بعض البلدان وخاصة البحرين ادى وجود بنى تحتية وشبكة اتصالات جيدة التطوير الى جذب المستثمرين اليها اضافة الى الحوافز الاخرى . كما ان توفر العمالة المدربة (البحرين) او الرخيصة (مصر) قد افاد في تعزيز هذه الاتجاهات .

وادى حجم السوق - ايضا لتشجيع الاستثمار في بعض البلدان مثل مصر . اما القرب الجغرافي (مصحوبا بحسن علاقات الجوار) للاسواق المحتملة الكبيرة مثل سوق المملكة العربية السعودية و معرفة البلد (من مثل المستثمرين الكويتيين والسعوديين مثلا) فقد شجع ايضا على الاستثمار في البحرين (١) .

---

(١) يقال بان المشروعات المسجلة في البحرين يرجح لها ان تتمتع بمزية نسبية في التعامل مع بقية دول الخليج بسبب ثقة الاخيرة في النظام البحريني للفحص والتدقيق قبل منح الترخيص .

٥ - المنافسة واجراءات الدعـــــم

لقد واجهت المشروعات العربية المشتركة انواعا ودرجات مختلفة من المنافسة. وقد اوضحت التجربة ان المنافسة من المشروعات الوطنية المماثلة (١)، سواء كانت في شكل معاملة افضل للمنتجات والخدمات التي تقدمها المشروعات الوطنية او صنع وصول المنتجات إلى السوق المحلية، يمكنها ان تشكل تهديدا خطيرا لنجاح المشروعات المشتركة خاصة عندما يدخل في ذلك مصروفات ضخمة من رأس المـــال ومنافسة على النطاق العالمي اوعندما يتجه المشروع نحو التصدير لبلدان المنطقة. لقد واجهت الشركة العربية البحرية لنقل البترول هذه المنافسة. وبالمثل يمكن للشركة العربية لبناء واصلاح السفن ان تواجه وضعا مماثلا نتيجة للمنافسة من قبل عمليات الحوض الجاف الذى اكتمل مؤخرا في دبـــي.

وعلى العكس من ذلك برهن الاعتماد على تجربة المشروعات الوطنية على فائدته كما يتضح من مثال الشركة العربية المتحدة للملاحة (٢) التي انشئت عن طريق الاندماج مع شركة الملاحة الكويتية. ويمكن تحقيق نتائج مماثلة، اى تفادى انشاء مشروعات وطنية منافسة وتأمين الوصول الى السوق، بالمشاركة في المشروعات القائمة كما فعلت المملكة العربية السعودية في معمل الومنيوم البحرين (ALBA) وفي ميدال (MIDAL) وهو مصنع لموصلات الالومنيوم في البحرين. وللقضاء على المنافسة، قامت الشركة العربية للاستثمارات الصناعية بدراسة امكانيات مشاركة مستخدمي المنتجات. والنهج الاخر لتحقيق نفس الغاية هو تأمين التكاملية بين المشروعات المشتركة (مثل مصنع الكريات التابع للشركة العربية للحديد والصلب) والمشروعات الوطنية المخططة.

---

(١) لا تقتصر هذه المنافسة بالضرورة على مرحلة التشغيل ولكن يرجح لها ان تحدث ايضا عن مراحل الانشاء حيث يحتفظ بالمشروعات الجيدة لتنفيذ هـــا كمشروعات وطنية وليست كمشروعات مشتركة. ويمكن لهذا الوضع ان يتغير اذا امكن لوضع المشروعات المشتركة ان يشتمل على اكثر من المساهمة المالية كالخبرة الفنية والتكنولوجيا مثلا.

(٢) لقد تعزز وضع الشركة بشكل اكثر اثر الترتيبات القاضية بامتناع البلدان الاعضاء (البحرين، العراق، الكويت، قطر، والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة) عن انشاء شركات وطنية بعد انشاء الشركة المذكورة.

لقد جلب وضع المشروعات المشتركة معه عددا من المزايا التي تفاوتت كثيرا بين مشروع وآخر و توقفت على عدة عوامل شملت وضع القوانين الادارية والموقع والعضوية . وشملت تلك المزايا فترات الاعفاء الضريبية و الاعفاءات ،والاراضي باسعار اسمية ، والاعفاء من الرقابة على القطع الاجنبي ،والحماية من المصادرة ونزع الملكية واستيراد المعدات وقطع الغيار والمدخلات الاخرى معفاة من الجمارك ،والمعاملة التفضيلية في المشتريات من القطاع العام ، والوصول الى السوق ، والقدرة على العمل (في الاقتصادات الاشتراكية) مثل مشروعات القطاع الخاص لتفادى الروتين .

ان من السهل ملاحظة ان الاتجاه العام بين المشروعات المشتركة هو طلب المعاملة التفضيلية فوق تلك المنصوص عليها في اتفاقيات الانشاء والنظم الاساسية بحجة ان الصناعة " ناشئة " . ان مزايا هذه الطلبات ينبغي دراستها على اساس كل حالة على حدة كما ينبغي اتخاذ حذر كبير حتى لا تكون هذه الحماية صفة دائمة . ويمكن تقديم حجة اكثر اقناعا لتقديم الدعم الحكومي بما يتناسب والفوائد العائدة على الاقتصاد من عمليات المشروعات المشتركة والتي لا يمكن عكسها في حساباتها الخاصة بالربح والخسارة (كالتدريب على سبيل المثال) .

ابدى هناك اهتمام ايضا فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات المضيفة عند مرحلة صياغة المشروع . وتشمل هذه الالتزامات ،والتي تمتد الى ما وراء المشاركة في راس المال والتمثيل في مجلس الادارة - جوانب اخرى كتوفير المرافق المؤسسية وما يتصل بها ،والقوة الكهربائية ومرافق المياه ، والوصول الى الاسواق وشراء المنتجات والخدمات . فعلى سبيل المثال ربما يكون احد الاسباب للاداء المخيب للامال للشركة العربية البحرية لنقل البترول هو التباين الكبير بين حصة نفط الاوابك المنقولة فعلا على ناقلات الشركة وتلك الحصة التي قامت عليها دراسة الجدوى (١) . والتي اسست الشركة بناء عليهـــا .

---

(١) رغم انه لا يوجد التزام صريح في هذا الشأن ،الا ان الموافقة على انشاء الشركة ، حيث كان نقل حصة متزايدة من نفط الاوابك امرا ضروريا لنجاح ادائها ، تتضمن هذا الالتزام من طرف الدول الاعضاء .

٦ - مشروعـــات "الجيـــل الثانـــي"

ان احد الاهداف الرئيسية وراء انشاء المشروعات المشتركة القابضة، سواء كانت في قطاعات معينة كتلك التي اقامها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية او من النوع العام كالشركة العربية للاستثمار، هوانشاء آليـــة للجيل القادم من المشروعات والتوزيع العادل للفوائد العائدة منها. وقد كشفت التجربة في هذا الشأن عن تفاوت ملحوظ سواء في الانجازات او في النهج.

وبناء على عدد مشروعات "الجيل الثاني" التي قامت مباشرة او بالمشاركة وانتشارها الجغرافي ومدى استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فان الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للتعدين والشركة العربية للاستثمار تبدو من بين انشط المشروعات الحكومية الرئيسية. فقد شاركت الشركة العربية للتعدين، منذ انشائها في عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٢، في ١١ مشروعا تعدينيا او صناعيا تتعلق باستغلال الموارد المعدنية في سبعة بلدان عربية. وبالمثل انشأت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية مشروعات في عدد من البلدان العربية كما انها تنفذ بنشاط مشروعات متعددة اخرى. وعلى العكس من ذلك يبدو ان بضعة مشروعـــات قد بلغت مرحلة التنفيذ من كل المشروعات التي تعتزم القيام بها كل من الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والشركة العربية للاستثمارات الصناعيـــة.

ويمكن عزو الاختلاف في الاداء الى مجموعة كبيرة من العوامل تشمل تأريـــخ بدء العمليات، والموقع، ومستوى الادارة والموظفين. على كل حال لابد ان تكـــون المزايا النسبية المرتبطة بالنشاطات الموجهة نحو الموارد والتي تتطلب تقنيات بسيطة عموما ومنافسة خارجية اقل حدة من جانب الواردات، قد لعبت دورا ايضا.

ان مشروعات الجيل الثاني كانت وطنية في نطاقها بشكل عام وتهدف اساسا الى تلبية الاحتياجات المحلية (تمثل المشروعات التعدينية استثناء رئيسيـــا). اما الطريقة التي شاركت بها الشركة "الام" فقد تفاوتت بدرجة كبيرة.

وهكذا يعكس سجل الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية تفضيلا للمشروعـــات المملوكة بكاملها او تلك التي تملك فيها اغلبية الاسهم. وتفسر الاستثناءات عادة بالرغبة في الحصول على الخبرة الفنية والتكنولوجيا. اما اسهام الشركة العربيـــة

البحرية لنقل البترول ، وعلى العكس مما سبق ، فقد اتخذت شكل حيازة اقلية الاسهم (١) وتتراوح بين ٨ و ٤٠ في المائة ويبلغ متوسط اسهامها ٥ر١ في المائة في كل المشروعات .

لقد كان اتجاه الشركة العربية للاستثمار هو الجمع بين المساهمة باقلية راس المال وبين تقديم القروض . واذا استوت جميع الامور ، فان الملكية التامة او المشاركة بغالبية راس المال تعني دورا اكثر نشاطا في تنمية المشروعات من مرحلة التصور الى مرحلة التشغيل كما انها تساعد في تطوير عملية التعلم بالعمل . ويتفق ذلك مع الهدف المقصود في جعل المشروعات القابضة تخدم كمولدات للمشروعات . كما يمكن خدمة هذا الغرض اذا كانت المشاركة باقلية راس المال والخبرة الفنية المرتبطة بها ضرورية لبدء المشروع . وفي هذه الحالة يمكن في آخر الامر سحب المشاركة كليا لتحرير الموارد للاستخدامات الاخرى .

كان مجال العمليات لبعض المشروعات الحكومية المشتركة الرئيسية واسعا فيما يتعلق بالمشروعات المشارك فيها ، مما اضاع فوائد التعلم اثناء العمل . وتكرار المشروعات يتجلى اكثر في حالة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية مما يعكس تفضيلها للملكية التامة او ملكية غالبية راس المال في المشروعات . ويبدو ذلك مخالفا تماما للنشاطات الفعلية او المتوقعة للمشروعات المشتركة الاخرى التي تشمل مجموعة كبية من البرامج ونطاقا قطاعيا واسعا من العمليات . ولكن التجربة حتى الان والتقدم البطيء بدعمان ضرورة تحديد اضيق لمجالات الاهتمام . وفي حالات عديدة يمكن عمل ذلك دون الحاجة لتخصيص موارد جديدة وذلك عن طريق تخصيص جزء من الاموال غير المستخدمة .

---

(١) تتبع الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية وكذلك الشركة العربية للاستثمارات الصناعية اتجاها مماثلا . والسياسة المعتمدة لدى الاولى هي الحصول على ٢٥ في المائة من راس المال تاركة للبلد المضيف والمشروعات العربية العاملة في نفس المجال الاكتتاب في الجزء المتبقي من راس المال . وتتراوح النسبة المتوقعة للاسهام من قبل الشركة العربية للاستثمارات الصناعية بين ١٢ و ٣٥ في المائة . ويتعين ان تتم هذه المشاركة ، ما كان ذلك ممكنا ، مع مستخدمي المنتجات لتامين الاسواق وتفادي الازدواجية .

٧- الاعتبارات الاقتصادية في مقابل الاعتبارات السياسيـــة

ان التجربة الاخيرة - التي تشمل المشروعات المشتركة المقامة ضمن اطار اتفاقية التعاون الاقتصادى والتجارى عام ١٩٧٥ بين الاردن والجمهورية العربية السورية ، تؤكد الحجة القائلة بأنه ما ان تتولد المصلحة الاقتصادية الكافية وقوة الدفع اللازمة ، حتى تتضاءل فرص الغاء الاتفاقيات والالتزامات . وهكذا فان توتر العلاقات السياسية بين البلدان الذى بدأ عام ١٩٨٠ لم يمنع تحقق بعض المشروعـــات المهمة التي بدأ التفكير فيها سابقا (الشركة الصناعية الاردنية السوريـة (١) والشركة الاردنية السورية للنقل البرى) . ويظهر انه قد ساعد على ذلك حقيقـة ان راس المال قد دفع مقدما (على عكس الحال لمشروع المنطقة الحرة بين الاردن والجمهورية العربية السورية والذى لم يكن قد بدأ في الوقت الذى تدهورت فيـه العلاقات السياسية حتى تأخر تنفيذه عن الموعد المحدد له) والاستقرار في تكوين اعضاء مجلس ادارة الشركة (العلاقات الشخصية) .

ان ازدياد اهمية الاعتبارات الاقتصادية في مجهودات التعاون الاقتصادى الاقليمي في مقابل الاعتبارات السياسة ، يتضح ايضا من خلال بقاء المشروعات المشتركة ، التي كانت مصر قد ساهمت فيها ، بعد اتفاقيات كامب ديفيـــد .

جيم - اتفاقيـات تنشيط التجارة والتعاون الاقتصادى

على مستوى تعدد الاطراف ،عقدت اتفاقيتان رئيسيتان بين البلدان العربية هما اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية (٢) .

---

(١) انشأت الشركة بالمقابل مصنعا مشتركا لانتاج الاسمنت الابيـــض وكان يتوقع لها ان تمنح بنهاية عام ١٩٨٣ عقودا لانشاء مصنع للمواد المبيـــدة للحشرات ومصنع للسجاد في الجمهورية العربية السورية .

(٢) تم اقرار الاتفاقية الاولى من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعي التابع للجامعة العربية ١٩٨١ (قـــرار رقـــم 848/D.30/C.3-27/2/1981) كما اقر الاتفاقية الثانية مؤتمر القمة العربي الحادى عشر (عمان ، تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠) .

وتحل الاتفاقية الجديدة (١) محل اتفاقية ١٩٥٣ لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية. وهي اكثر تفصيلا وشمولا من سابقتها. ومن بين بنود الاتفاقية الجديدة فان البنود التالية جديرة بالملاحظة:

- الاعفاء من الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الاثر المماثل ،ورفع القيود غير الجمركية المفروضة على السلع الحيوانية والزراعية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والصناعات شبه المصنوعة والسلع التي تنتجها المشروعات المشتركة العربية المنشأة في اطار الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها.

- الاعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية على السلع المصنعة.

- الحماية التدريجية للسلع والمنتجات العربية من منافسة السلع المماثلة البديلة غير العربية.

- لكل دولة طرف في الاتفاقية الحق في ان تمنح معاملة تفضيلية لاى بلد عربي آخر سواء على طريقة ترتيبات ثنائية او متعددة الاطراف.

- اضافة الى تحرير التجارة تشمل اهداف الاتفاقية الربط المنسّق بين انتاج السلع العربية وتبادلها وخاصة عن طريق تقديم التمويل اللازم للانتاج ،والتوزيع العادل للفوائد والاعباء الناجمة عن تطبيق الاتفاقية، ومراعاة الظروف الانمائية في البلدان الاعضاء وخاصة اوضاع اقل البلدان نموا منها (كما حددها المجلس) ومنح منتجاتها معاملة تفضيلية.

وتبدو الملاحظات التالية ذات صلة بما ذكر آنفا.

أولا ،تشمل اهداف الاتفاقية عددا من القضايا مثل وضع تعريفة خارجية مشتركة و التوزيع العادل للمنافع والاعباء المترتبة على تطبيق الاتفاق ،وهي امور كانت مركز اهتمامات المجموعات الاقليمية المنظمات المختصة والتي لا تزال تحتاج لحلول عملية.

---

(١) دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ بعد ان صادقت عليها خمس دول عربية (تونس،الامارات العربية المتحدة، العراق، الجماهيرية العربية الليبية و اليمن). ثم صادق على الاتفاقية بعد ذلك كل من الاردن والكويت والمملكة العربية السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ثانيا ان دعوة الاتفاقية لمراعاة ظروف الاطراف المختلفة المنضمة لها يمكنها ، عمليا ،ان تضع قيودا خطيرة على النطاق النهائي للالتزامات المتفق عليهـــا . وكان يمكن ادخال بعض المرونة في هذا الخصوص عن طريق ترتيبات تمكن الاطراف المتعاقدة من التقيد لبعض الاجزاء من الاتفاقية بدلا من مواجهة الخيار الوحيد الماثل في التقيد الكامل بالاتفاقية او الرفض التام لها .

تحتوى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية(١) اضافة الـى الاحكام المتعلقة بالمعاملة المحتومة للمستثمرين العرب، على فقرات حول ضمان الاستثمارات وتسوية المنازعات(٢) . وقد حفز على الاتفاقية عدم فعالية الترتيبات السابقـــة(٣) .

عند تقييم اثر الاتفاقية المحتمل على تدفقات رؤوس الاموال داخل البـــلدان العربية ، ينبغي وضع النقاط التالية في الاعتبار :

- تضمن الاتفاقية (المادة ٢٢) على ان على المؤسسة العربية لضمـــان الاستثمار بالتأمين على الاموال المستثمرة طبقا لشروطها . ونظرا لان كل الموارد الموجودة تحت تصرف المؤسسة قد تم الالتزام بها فان زيادة هذه الموارد ستكون مؤشرا مهما يدل على مدى الجدية التي سيتابع بها تنفيذ الاتفاقيـــة .

---

(١) دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٩ ايلول/سبتمبر بعد ان صادق عليها خمس دول اعضاء هي (البحرين ،الاردن ، المملكة العربية السعودية ، تونـــس واليمن) وتبعها العراق والامارات العربية المتحدة والكويت والجماهيرية العربية الليبية ،وقطر ، والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية .

(٢) للاطلاع على التفاصيل ،لطفا انظر ، الجامعة العربية ،الامانة العامة ، دائرة الشؤون الاقتصادية ،الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية .

(٣) فيما يلي الاتفاقيات المذكورة وطبقا لترتيب تواريخ سريانهـــا : اتفاقية استثمار و تشغيل رؤوس الاموال وانتقالها بين الدول العربية (١٩٧١) ، اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب(١٩٧٥) واتفاقيـــة تسوية منازعات الاستثمار بين البلدان المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الاخرى (١٩٧٦) .

- ان احكام فقرةوقف العمل باى من بنود الا تفاقية (البند ١٩) تمكن البلد الطرف في الا تفاقية ،في حالة الضرورة القصوى وعلى اساس عاجل ،من وقف العمل بأى من احكام الا تفاقية. على كل حال لم تبيّن الا تفاقية الظروف التي يمكن في ظلها تبرير هذا العمل.

- بيد وان تعريف شموليةالا ستثمار (المادة ٥) يقتصر على نسب المشاركة التي يملكها غير الوطنيين التي تنص عليها قوانين البلدان المعنية. ورغم ان هذا قد يكون امرا حتميا الى د رجة كبيرة فانه قد يعمل على احجام المستثمرين المحتملين.

- مع ان الا تفاقية تضمن حقوق الملكية ،الا انها تتيح نزع الملكية (البند ٩) لا عتبارات تتصل بالنفع العام د ون تحد يد ماهية هذه الا وضاع.

- وفي حين ان الا تفاقية تمثل مجهودا لتقد يم اطار قانوني وتشريعي لا ستثمار رأس المال العربي ،تبقى الحقيقة هي ان العيب لا يكمن بالضرورة في قصور التشريعات بقد ر ما يكمن في الممارسات والا جراءات العملية التي تؤدى الى اضعاف المنـــاخ الا ستثمارى والى فقد ان الثقـــة.

ان من المفيد ملاحظة ان اقرار كلا الا تفاقيتين من قبل بلد ان الخليج يعكس، ضمن امور اخرى ،اهتمامها بتأمين منافذ لصاد راتها النامية واهمها البتروكيماويـات وتطويرا لمناخ استثمارى صحي.

لقد شهد ت الفترة قيد الا ستعراض ايضا عقد عد د من اتفاقيات التعاون الا قتصاد ى والتجارى الثنائية (المرفق الثاني) بين بلد ان غربي آسيا. وقد شملت هذه الا تفاقيات عموما العراق والا ردن او احد هما وشريكا من بلد ان منطقة الخليج. ويمكن تفسير ذلك بمتانة العلاقات السياسية (١) والا قتصاد ية التي نمت بين البلد ين خلال السنوات القليلة الماضية واهمية منطقة الخليج بالنسبة للاردن كمنفذ رئيسي للصاد رات وكجهة استخد ام للعمالة الا ردنية وكمصد ر مباشر وغير مباشر من خلال تجارة (الترانزيت) للوارد ات بالنسبة للعراق.

---

(١) ان تحسن العلاقات بين كل من العراق والا ردن ،من جهة ،وبين مصر من جهة اخرى ، انعكس في استئناف العلاقات التجارية. وهكذا احيا الا ردن ومصر البروتوكول الثنائي لعام ١٩٧٨ (كانون الا ول /د يسمبر ١٩٨٣) واقرابشكل رسمي التجارة بين البلد ين لا ول مرة بعد اتفاقيات كامب د يفيـد . ووقع العراق ومصر ايضا بروتوكولا في آب/اغسطس ١٩٨٣ يشمل معاملات تجارية في حد ود ٣٥ مليون د ولا ر تضم تبا د ل المنسوجات المصرية بالكبريت والفوسفات من العراق.

د ال - توسيع دور القطاع الخـــاص

اكتسبت الحجج الداعية لاعطاء القطاع الخاص دورا اكثر نشاطا في التعاون الاقتصادى الاقليمي اهمية متزايدة في السنوات الاخيرة وقد حفز ذلك عـــدد من الاعتبارات التي شملت (أ) الامكانية المتزايدة للقطاع الخاص لان يلعب دورا فعالا في التعاون الاقليمي لقدرته على تعبئة واستثمار مدخرات ضخمة كما تبين ذلك من انشاء وعمليات العديد من الشركات واتحادات الشركات الاستثمارية في منطقة الخليج وخاصة الكويت والبحرين ؛ (ب) تركيز الاموال القابلة للاستثمار في الاقتصادات ذات التوجه السوقي على الاغلب والمناخ الاستثمارى الاكثر جاذبية السائد في اقتصاديات العجز ذات الاوضاع المتشابهة ؛ (ج) ضعف الفكرة القائلة بان التعاون الاقتصادى العربي يقوم اساسا على التعاون الحكومي المشترك مما ينعكس في محدودية التقدم المحرز عند انتهاج هذا الطريق و (د) استمرار الحجج المؤيدة لمزايا اتاحة مشاركة اكبر للقطاع الخاص والمطروحة من قبـــل الاقتصاديين العرب ومنظمات القطاع الخاص، وذلك مع اعطاء دور هام ورائـــد لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية.

ان الاقرار الرسمي باهمية قيام القطاع الخاص بمشاركة اكبر (١) ينعكس في اعتماد اجتماع مؤتمر القمة الحادى عشر للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في البلدان العربية (انظر الفرع جيم من هذا الفصل) والتنظيم المشترك لأول مؤتمر لرجال الاعمال والمستثمرين العرب (الطائف، المملكة العربية السعودية من ٣٠ اذار/مارس الى ١ نيسان/ابريل ١٩٨٢) من قبل الجامعة العربيـــة واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار

---

(١) كانت الخطوة المهمة السابقة في نفس الاتجاه هي انشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥. وقد اعاق عمليات المؤسسة على كل حال الصغر النسبي لرأسمالها والالتزام به فعلا. كما اعاق أثرها في تطوير الاستثمار الخاص حقيقة ان التغطية التأمينية لا تمتـد لتشمل الشريك المحلي.

كما ينعكس في القرار بعقد المؤتمر بشكل دوري (١) . وقد اعيد تأكيد هـذا الاتجاه مؤخرا بقيام فرقة العمل ،التي انشئت لتطوير التنميةالزراعية والامـن الغذائي ، بانشاء مشروعات مشتركة في أول اجتماع لها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ (٢) .

وزيادة على ذلك ،بدأت القضية تكتسب اهمية متزايدة على جدول اعمال الندوات والحلقات التدريبية والاجتماعات الاخرى المختصة بتطوير التعاون الاقتصادى العربي .

وتم بشكل كاف توثيق العوامل الاقتصادية التي تحول دون تدفق رأس المال بهدف الاستثمار الانتاجي . ولكن يبدو انه لم يول اهتمام كاف للحواجز النفسية التي لا تقل اهمية في هذا الصدد . ويتجه كثير من المستثمرين المحتملين الى الداخل مما يعكس انعدام المعرفة والتجربة بالاسواق الخارجية ويفضلون الاستثمار المالي والعقارى والنشاطات المتصلة بهما فى مقابل النشاطات المنتجة للسلع (الزراعـة والصناعة) . ويمكن تفسير التفضيل الاخير ليس بالتعقيد النسبي للنشاطات المعنية وانما بالخلفية لدى المستثمرين المحتملين وهم فى معظمهم تجار وليسوا صناعيين او مقاولين .

هاء - التطورات المؤسسية

على المستوى المؤسسي يمكن ملاحظة عدد من التطورات المهمة . اولا استمر المجلس الاقتصادى والاجتماعي العربى في تأكيد دوره ،بالقياس الى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،بوصفه حلقة الوصل للتعاون العربى . والى حد ما يجب ان ينظر الى ذلك في ضوء ان عضويته الواسعة ،وعلى العكس من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تشمل كل بلدان الخليج المصدرة للنفط التي قيض لها ان تكتسب قوة اقتصادية ومالية كبيرة منذ تعديل اسعار النفط عام ١٩٧٣ .

---

(١) دعا المؤتمر لانشاء شركة عربية للاستثمار الزراعي وكان اتحاد غرف التجـارة والصناعة والزراعة العربية قد رعى انشاء الشركة العربية للاستثمار (انظر المرفق الاول) .

(٢) يرأس فرقة العمل المجلس الاقتصادى والاجتماعي العربي ويقوم باعمال الامانة العامة الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي ويشرك في عضويتها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ،واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ،وصناديق التنمية العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والمشروعات المشتركة المعنية .

ثانيا ، كان هناك تعاون وتنسيق متزايد في نشاطات وعمليات صناديق التنمية العربية الرئيسية خاصة في مجال التمويل المشترك (١) . وقد انعكس ذلك ايضا في نشاطات المساعدة الفنية ، وادارة القروض ، وتبادل المعلومات ، واجراء الدراسات وتقييم المشروعات ، وتوحيد اجراءات ووثائق العمل . وقد مكّن هذا التعاون الصناديق من استخدام مواردها "النادرة" بفعالية اكبر خاصة الخبرة الادارية والفنية .

ثالثا ، وفي مجهود منها للاسراع باستخدام مواردها وتعزيز فعالية عملياتها ، قامت الشركة العربية للاستثمار (الرياض) بفتح مكاتب لها تمثلها في كل من الاردن وتونس في عام ١٩٨٣ . وكان الهدف من ذلك هو المساعدة في تحديد فرص جديدة للاستثمار ومتابعة العمل في المشروعات القائمة اضافة الى اقامة علاقات عمل وثيقة مع الشركاء في هذه المشروعات ومع الوكالات الحكومية ومؤسسات التمويل المحلية والاقليمية ومع رجال الاعمال الذين يتوقع ان يتم التعاون معهم لانشاء مشروعات مشتركة . وقد وافقت البحرين ايضا على السماح للشركة بفتح فرع فيها اضافة الى السماح لها بتشغيل وحدة مصرفية خارجية . وبالمثل افتتحت الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (بدمشق) مكتبا اقليميا لها في الرياض للاشراف على مشروعاتها في كل من السودان والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة واليمن اضافة الى اعداد دراسات المشروعات والتصميم الهندسي . وتخطط المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ايضا لفتح مكاتب لها في كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة لتكون اقرب الى المستثمرين المحتملين .

رابعا ، تم تحويل مركز التنمية الصناعية للدول العربية الى المنظمة العربية للتنمية الصناعية . كما تحول صندوق الاوبك الخاص الى وكالة دولية دائمة للتعاون الفني والتنمية تحت اسم صندوق الاوبك .

لقد تضاعف راس المال المصرح به للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي فبلغ ٨٠٠ مليون دينار كويتي في (آذار/مارس ١٩٨٣ . وبالمثل ازداد راس مال صندوق النقد العربي (نيسان /ابريل ١٩٨٣) باكثر من الضعف الى ٦٠٠ مليون دينار حسابي عربي (حوالي ٢ مليار دولار) بعد ان كان ٢٨٨ مليون دينار (حوالي ٩٥٠ مليون دولار) .

---

(١) بلغ حجم التمويل المشترك الذي شمل ٩٠ مشروعا ١٨٦ مليون دينار كويتي في نهاية عام ١٩٨٢ .

تبدو المنطقة انها تنعم - فيما يتعلق بعدد المؤسسات والنشاطات المتوقعة - بالمؤسسات الهادفة لتطوير التعاون بين اعضائها . على كل حال لقد ظل الاثر العام في هذا الشأن محدودا بعض الشيء ودون التوقعات . وفي الوقت الذي لا يوجد فيه اعتراض على انشاء مؤسسات جديدة فان المجهودات يمكنها ان تتركز بشكل اكبر على تعزيز فعالية المؤسسات القائمة ومنح اهتمام خاص لجانب قوة العمل فيهـــا .

واو - نقل المـــــوارد

ان التراكم السريع للموارد المالية منذ عام ١٩٧٣ قد اثار اهتمامات جديدة بامكانيات التعاون الاقتصادي العربي وذلك بالتركيز على ترابط هذه البلدان وتكاملية اقتصادياتها وبفسح مجال واسع لامكانيات التعاون .

الا ان تدفق الاموال داخل المنطقة بهدف الاستثمار الانتاجي ظل متواضعا، سواء بالنسبة لضخامة الموارد المتاحة او لفرص الاستثمار ، مما يعبر عن تردد القطاع الخاص في الاستثمار داخل المنطقة وعن طبيعة التدفقات الرسمية . وقد كانت هذه التدفقات تتحدد الى درجة كبيرة طبقا للقرارات والاتجاهات الحكومية كما كانـــت تستخدم اساسا كأدوات للسياسة الوطنية أو استجابة لاعتبارات الامن الوطني والتطورات السياسية الاخرى الناجمة عن القرارات العربية المشتركة .

ان هيمنة عوامل التأثير غير الاقتصادية في صرف المساعدة المالية العربية ينعكس في تخصيص تدفقات الاعانة . حيث افاد من هذه التدفقات الى حد كبير بلدان لها مع المانحين روابط خاصة وعلاقات تنبع من اهتمامات الامن المشترك و/او روابط دينية او عرقية وثقافية (وهي اساسا بلدان عربية واسلامية في اسيا وافريقيا وعدد محدود من البلدان النامية الاخرى) . كما ان الاعتبارات السياسية واضحة ايضا في تفضيل منح الاعانة بشكل ثنائي والتي غالبا ما تكون في شكل مساعدة غير مرتبطة بمشروع وفي تركز معونة المانحين في بلدان معينة . وتفسر هذه الملامح ، بدورها ، عدم الانتظام الملحوظ في بعض التدفقات والتفاوت الكبير في حجمها وفتراتها الزمنية و تقطعها وعدم الاستمرار فيها في بعض الاوقات .

وزيادة على ذلك ، لم يتم صرف المعونة الرسمية ضمن منظور انمائي او اقليمي طويل المدى . وقد تأثر بدلا من ذلك بقوة بمستوى عائدات النفط(١) - مع بعض التباطوء احيانا - كما يدل على ذلك من الطفرة في تدفقات المعونة في الفترة التي تلت مباشرة تعديل اسعار النفط عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ومن استقرارها في عام ١٩٧٩ ومن انخفاضها الحاد في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ .

في ضوء شح المعلومات الموثقة حول حركة القطاع الخاص في المنطقة فان المناقشة التالية تعالج بشكل اساسي المساعدة الرسمية الثنائية التي تتوفر عنها معلومات منتظمة نسبيا (٢) . كما ان المعلومات الاحصائية حول المساعدة التي تقدم عبر القنوات متعددة الاطراف لا تتوفر بيسر الا فيما يتعلق بالعنصر المصروف عبر مؤسسات المعونة العربية .

لقد بلغت تدفقات المساعدة الميسّرة من بلدان المنطقة الخمسة الاعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول (اوبك) وهي الامارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية و العراق و قطر والكويت الى الذروة اذ وصلت ٩١٣٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ ولكنها انخفضت بشكل حاد في السنتين اللاحقتين الى ٦٥٣٧ مليون دولار عام ١٩٨٢ (الجدول ١)

ويجيء هذا التراجع انعكاسا لأثر التطورات غير المحمودة على قطاع النفط و التوقف الفعلي في المعونة العراقية بعد نشوب الحرب مع ايران في ايلول/سبتمبر من عام ١٩٨٠ . والكويت وحدها هي التي استطاعت رفع مستوى معونتها في عام ١٩٨٢ بحوالي ١٤٠ مليون دولار عما كانت عليه في السنة السابقة .

---

(١) ليست الحال ،بالضرورة ،كذلك بالنسبة للمساعدة المصروفة من قبل مؤسسات المساعدة الوطنية والمتعددة الاطراف التي انشأها المانحون العرب ، فالموارد المتاحة لهذه المؤسسات والتي تحددها التزامات مالية محددة من قبل واحتياطيات مالية متراكمة معزولة عن آثار تقلبات عوائد التصدير في الاجلين القصير والمتوسط على الاقل .

(٢) خضعت هذه المعلومات والتي تنشرها بانتظام امانة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمراجعات واسعة ، انظر على سبيل المثال :

(OECD Development Cooperation, 1982 and 1983 reviews).

ان نسبة الناتج القومي المحلي لبلدان الاكوا المانحة المخصصة للمساعدة الميسرة قد بدأت بالانخفاض خلال السنوات الثلاث ـ الاربع السابقة ولا يرجح لها ان تعود في المستقبل القريب لمستواها العالي الذى بلغته سابقا (الجدول ١) ومع ذلك فان اداءها يضاهي اداء البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التي كان صافي تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الممنوحة من قبلها يمثل ٣٨ر٠ في المائة من مجموع ناتجها القومي الاجمالي عام ١٩٨٢ . ولكن تدفقات المعونة من بلدان الاكوا قد تجاوزت باستمرار تقريبا وبدرجة كبيرة هدف ال ٧ر٠ في المائة المعلن في الاستراتيجية الانمائية الدولية (١) والخاص بالمساعدة الانمائية الرسمية من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية .

كانت المملكة العربية السعودية مهيمنة على المساعدة المالية المقدمة من بلدان الاكوا حيث بلغت حصتها في اجمالي المعونة الميسرة المقدمة من البلدان الخمسة الاعضاء في الاكوا والاوبك ٤ر٦٣ في المائة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ . وقد احتلت منذ عام ١٩٧٤ المرتبة الثانية كمانحة كبرى للمعونات .

لقد كانت المعونة الميسرة التي قدمتها بلدان الاكوا الاعضاء في الاوبك ثنائية في معظمها (الجدول ٢) مما يعكس اهمية عنصر المنح في مجمل تدفقات المعونة .

---

(١) تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية في الفقرة ٢٤ منها الى "احداث زيادة سريعة وكبيرة . . . في المساعدة الانمائية الرسمية من قبل جميع البلدان المتقدمة النمو وذلك بغرض بلوغ الهدف الدولي المتفق عليه وهو ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو وتجاوزه ان امكن." وتحث الاستراتيجية البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ هذا الهدف بعد ان تبذل قصارى جهدها لبلوغه بحلول عام ١٩٨٥ على ان يتم ذلك في موعد لا يتجاوز النصف الثاني من العقد ، وينبغي بلوغ الهدف المحدد بنسبة ١ في المائة في اسرع وقت ممكن بعد ذلك . وتدعو الاستراتيجية ايضا البلدان "النامية القادرة على تقديم المساعدة الى غيرها من البلدان النامية ان تستمر ايضا في ذلك" . وتؤكد على الحاجة الى توجيه المساعدة الى اقل البلدان نموا والفئات الخاصة الاخرى حيث تبلغ الاحتياجات والمشاكل اشدها .

الجدول رقم ١ - المساعدة الميسرة من قبل دول الاكوا الاعضاء في الاوبك ، ١٩٧٥ - ١٩٨٢

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (أ)
	(صافي المدفوعات)							
	(بملايين الدولارات)							
العراق	٢١٥	٢٣١	٦٢	١٧٢	٨٤٧	٨٧٦	١٤٨	-
الكويت	٩٤٦	٥٣١	١٢٩٢	٩٧٨	٩٧١	١١٤٠	١١٥٤	١٢٩٥
قطر	٣٣٨	١٩٥	١٨٩	٩٨	٢٨٧	٢٦٩	٢٤٨	٢٥١
المملكة العربية السعودية	٢٧٥٦	٣٠٢٨	٣٠٨٦	٥٤٦٤	٤٢٣٨	٥٩٤٣	٥٦٦٤	٤٤٢٨
الامارات العربية المتحدة	١٠٤٦	١٠٢١	١٠٥٢	٨٨٥	٩٧٠	٩٠٩	٨١١	٥٦٣
المجموع	٥٣٠١	٥٠٠٦	٥٦٨١	٧٥٩٧	٧٣١٣	٩١٣٧	٨٠٢٥	٦٥٣٧
	كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي							
العراق	١ر٦٢	١ر٤٤	٠ر٣٣	٠ر٧٦	٢ر٥٣	٢ر٣٩	(٠ر٤٠)	-
الكويت	٧ ر٤٠	٣ر٦٣	٨ر١٠	٥ر٤٦	٣ر٥٠	٣ر٤٠	٣ر٥٥	٤ر٨٦
قطر	١٥ر٥٨	٧ر٩٥	٧ر٥٦	٣ر٣٨	٦ر١٨	٤ر٠٣	٣ر٧٥	(٣ر٨٠)
المملكة العربية السعودية	٧ر٧٦	٦ر٤٦	٥ر٢٤	٨ر٣٩	٥ر٥٥	٥ر٠٩	٣ر٥٨	٢ر٨٢
الامارات العربية المتحدة	١١ر٦٨	٨ر٨٨	٧ر٢٣	٦ ر٣٥	٥ر٠٩	٣ ر٣٠	٢ر٨٨	٢ر٠٦

المصدر : Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Statistical Annex (Development Cooperation , 1983 Review).

(أ) مؤقت

- = لا يوجد اولا يذكر

( ) = تقديرات امانة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الجدول رقم ٢ - المساعدة الميسرة المقدمة من بلدان الاكسوا الاعضاء في الاوبك على اساس ثنائي ومتعدد الاطراف للفترة ١٩٨١-١٩٨٢

(صافي المدفوعات : بملايين الدولارات)

البلد المانح	١٩٨١ المجموع	١٩٨١ ثنائي	١٩٨١ متعدد الاطراف	١٩٨٢ المجموع	١٩٨٢ ثنائي	١٩٨٢ متعدد الاطراف	النسبة المئوية للتدفقات الثنائية ١٩٨١	النسبة المئوية للتدفقات الثنائية ١٩٨٢
العراق	١٤٧ر٥	١٢١ر٧	٢٥ر٨	-	٢٥ر٠	٢٥ر٠	٨٢ر٥	-
الكويت	١١٥٤ر١	١٠٠٩ر٤	١٤٤ر٧	١٢٩٤ر٦	٩٨٩ر٥	٣٠٥ر١	٨٧ر٥	٧٦ر٤
قطر	٢٤٨ر٤	٢٢٩ر٩	١٨ر٥	٢٥٠ر٥	٢١٢ر١	٣٨ر٤	٩٢ر٦	٨٤ر٧
المملكة العربية السعودية	٥٦٦٤ر٢	٥٣٥٩ر٤	٣٠٤ر٨	٤٤٢٨ر١	٣٩٠٧ر٠	٥٢١ر١	٩٤ر٦	٨٨ر٢
الامارات العربية المتحدة	٨١٠ر٦	٧٦٠ر٧	٤٩ر٧	٥٦٢ر٩	٤٦٦ر٥	٩٦ر٤	٩٣ر٨	٨٢ر٧
المجموع	٨٠٢٤ر٨	٧٤٨١ر١	٥٤٣ر٧	٦٥٣٦ر١	٥٥٥٠ر١	٩٨٦ر٠	٩٣ر٢	٨٤ر٩

المصدر: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Statistical Annex (Development Cooperation: 1983 Review).

فقد بلغت حصة التدفقات الثنائية من مجموع المساعدة الميسرة المقدمة من البلدان الاعضاء في الاكوا والاوبك على سبيل المثال ٢ر٩٣ في المائة عام ١٩٨١ . وانخفضت هذه الحصة الى ٩ر٨٤ في المائة عام ١٩٨٢ في حين ان حصة التدفقات متعددة الاطراف قد ارتفعت بالقيمة النسبية والمطلقة. وسيدوان معظم الانخفاض في المعونة قد وقع على التدفقات الثنائية بسبب السهولة النسبية التي تمكن البلد المانح من تعديل الاعانة والجمود النسبي الذى تتميز به الالتزامات الاصغر بكثير والمتعددة الاطراف.

ان اكثر من ٣٨ في المائة من معونة الاوبك الثنائية (١) بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ لم يخضع للتخصيص الجغرافي . ومن النسبة المخصصة (الجدول ٣) حظيت منطقة الاكوا ، باستبعاد مصر (٢) ، باكبر الحصص وكانت الجمهورية العربية السورية على رأس المستفيدين تلتها الاردن وبدرجة اقل اليمن . وتقلبت الحصة المقدمة الى البلدان العربية الاخرى في نفس الفترة بين ١ر٩ في المائة و ٩ر١٥ في المائة. وقد شهدت الحصتان اتجاها تنازليا في السنوات الاخيرة لمصلحة البلدان النامية الاخرى وخاصة في افريقيا وآسيا .

---

(١) سيطرت البلدان العربية المانحة على معونة الاوبك حيث بلغ متوسط حصتها ما يقارب ٩٥ في المائة من المجموع خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ .

(٢) لم تتلق مصر بالفعل أية معونة بعد عام ١٩٧٩ .

الجدول رقم ٣ - التوزيع الجغرافي لتدفقات المعونة الميسرة لبلدان الاوبك المانحة ١٩٧٩-١٩٨٢

(صافي المدفوعات)

	بملايين الدولارات				بالنسبة المئوية			
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (أ)	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (أ)
بلدان الاكوا	٣٤٢٣ر٤	٣٦٣٤ر٩	٢٧٧٢ر٨	٢٣٦١ر٥	٤٩ر٢	٤١ر٦	٣٦ر٤	٤٢ر٩
مصر	١٦٦ر٤	٤ر٨	- ١٨ر٣	١٧ر٢	٢ر٤	-	- ٠ر٢	- ٠ر٣
البحرين	٩٧ر١	١٤٧ر٤	١٣٨ر٩	٧٩ر٧	١ر٤	١ر٧	١ر٨	١ر٤
الاردن	١١٢٣ر٠	١١٢٧ر٨	٩١١ر١	٧٠٩ر١	١٦ر٣	١٢ر٩	١٢ر٠	١٢ر٩
لبنان	٥٧ر٢	١٩٣ر٢	٣٧٤ر٤	١١٢ر١	٠ر٨	٢ ر٢	٤ر٩	٢ر٠
عمان	١٦٨ر٢	١٦٤ر٧	٢٣٠ر٣	١٢٠ر٣	٢ر٤	١ر٩	٣ر٠	٢ر٢
الجمهورية العربية السورية	١٦٣٢ر٧	١٦٥٤ر٨	٨٧٤ر٩	١٠٥٧ر٥	٢٣ر٤	١٩ر٠	١١ر٥	١٩ر٢
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٢٤ر٦	٤٩ر٩	٤٥ر٦	٦٦ر٤	٠ر٣	٠ر٦	٠ر٦	١ر٢
الجمهورية العربية اليمنية	١٥٦ر٢	٢٩٤ر٤	٢١٥ر٨	٢٣٥ر٢	٢ر٢	٣ر٤	٢ر٨	٤ر٣
بلدان عربية اخرى	١٠٠٠ر٥	١٠٧٩ر٠	٦٩٢ر٦	٨٧٥ر١	١٤ر٤	١٢ر٣	٩ر١	١٥ر٩
غير مخصصة	٢٣٣٠ر٧	٣٠٧٤ر٠	٣٦٤٤ر٥	٢٠٥٤ر٣	٣٣ر٥	٣٥ر٢	٤٧ر٩	٣٧ر٣
المجموع	٦٩٦٢ر٣	٨٧٣٢ر٤	٧٦١٢ر٢	٥٥٠٧ر٠				

المصدر: Organization for Economic Cooperation and Development, Statistical Annex (Development Cooperation, 1983 Review).

(أ) مؤقت.

لا يزال معظم المساعدة الثنائية يتم عبر اتفاقيات بين الحكومات رغم ان نسبة متزايدة يتم تقديمها بواسطة اجهزة المعونة الوطنية ولكن دور هذه الاجهزة كان متواضعا نسبيا بما يجيء انعكاسا لحقيقة ان حصة كبيرة من المعونة تأخذ شكل المنح النقدية التي لا يمكن لهذه الوكالات التحكم فيها وان عملياتها تتركز على المساعدة المرتبطة بالمشروعات وهي عملية تستغرق الكثير من الوقت .

ان المساعدة غير المرتبطة بالمشاريع والتي تتكون في معظمها من دعم الميزانية وميزان المدفوعات قد بلغت في السنوات الاخيرة حوالي اربعة اخماس مجموع التزامات الاوبك الميسرة الثنائية (الجدول ٤) حيث يذهب الباقي الى مشروعات البنى الاساسية . كما ان هيمنة دعم الميزانية وميزان المدفوعات بالنسبة الى اشكال المعونة الاخرى تعني حدا ادنى في الاعمال التحضيرية واعمال المتابعة فور اتخاذ القرار . على كل حال يصعب جدا تقييم الاثر الانمائي لهذه المعونة على غير شاكلة المساعدة الموجهة للمشروعات والتي هي اكثر تحديدا .

الجدول رقم ٤- التوزيع القطاعي للالتزامات الميسرة الثنائية المقدمة بواسطة بلدان الاوبك المانحة ١٩٧٨-١٩٨١

(بالنسبة المئوية من المجموع)

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
المساعدة غير المرتبطة بالمشروعات والتي كان منها:	٧٩ر٨	٧٦ر٤	٨٤ر٩	٧٩ر٨
الدعم العام	٧٦ر٩	٦٥ر٤	٧٨ر٥	٧٥ر٢
المساعدة المرتبطة بالمشروعات	٢٠ر٢	٢٣ر٦	١٥ر١	٢٠ر٢

المصدر: Organization for Economic Cooperation and Development Aid from OPEC Countries (Paris, 1983).

ظلت المساعدة المرتبطة بمشروعات من اختصاص اجهزة المعونة العربية سواء كانت وطنية او متعددة الاطراف وقد زادت هذه الاجهزة من عملياتها في السنوات الاخيرة وساعدها على ذلك الزيادة الضخمة في مواردها وسن تشريعات توسع النطاق الجغرافي لنشاطاتها واتخاذ ترتيبات التمويل المشترك فيما بينها من جهة وبينها وبين مؤسسات المعونة الدولية الرئيسية من جهة اخرى . وقد بلغت الالتزامات التراكمية التي قامت بها ثماني مؤسسات (الجدول ٥) حتى نهاية عام ١٩٨٢ حوالي ١٦ر٥ مليار دولار .

الجدول رقم ٥ - مؤسسات المعونة العربية : توزيع تجميعي لعمليات التمويل الانمائي
(الالتزامات) ، حتى ١٩٨٢/١٢/٣١

	بملايين الدولارات	بالنسبة المئوية
الف - التوزيع القطاعي :		
النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية	٣٩٨٣	٢٤ر١
الطاقة الكهربائية	٤٤٦١	٢٧ر٠
المياه والمجارى	٨٠٠	٤ر٨
الزراعة والثروة الحيوانية	٢٤٧٢	١٥ر٠
الصناعة والتعدين	٢٨١٧	١٧ر١
قطاعات اخرى	١٩٧٥	١٢ر٠
المجموع	١٦٥٠٩	١٠٠ر٠
باء - التوزيع الجغرافي (أ)		
بلدان الاكوا	٣٥٣٤	٢١ر٤
البلدان العربية الاخرى	٤٩٣١	٢٩ر٩
البلدان النامية في :		
افريقيا	٣٣٣٠	٢٠ر٢
آسيا	٤٣٢٩	٢٦ر٢
امريكا اللاتينية	٣١٥	١ر٩
قارات اخرى	٧٠	٠ر٤
المجموع	١٦٥٠٩	١٠٠ر٤

(يتبع)

الجدول رقم ٥ (تابـــع)

	بملايين الدولارات	بالنسبة المئوية
جيم - التوزيع المؤسســـي		
البنك الاسلامي للتنمية	٢٤٥١	١٤ر٨
صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي	١٠٠٤	٦ر١
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٦٢٩	٩ر٩
الصندوق السعودي للتنمية العربيـة	٣٧٨٦	٢٢ر٩
الصندوق العراقي للتنمية الخارجيـة	١٧٣٣	١٠ر٥
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٥٦٦	٩ر٥
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	٣٨٦٦	٢٣ر٤
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	٤٧٤	٢ر٩
المجمـــوع	١٦٥٠٩	١٠٠ر٠

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٣ .

(أ) من بين البلدان العربية كانت البلدان المستفيدة الرئيسية هي الاردن (٦ر٢ في المائة) تلاه المغرب (٦ في المائة) واليمن (٦ر٥ في المائة) وتونس (٢ر٥ في المائة) ومصر (٦ر٤ في المائة) والسودان (٥ر٤ في المائة) وموريتانيا (٨ر٣ في المائة) .

ويتجه التوزيع القطاعي لهذه الالتزامات بشكل رئيسي نحو النقل والاتصالات اضافة الى الطاقة الكهربائية . وفي حين ان توزيعها الجغرافي لا يزال يبين تفضيلا كبيرا لمصلحة البلدان العربية الا انه يوضح ايضا تحولا ملحوظا لمصلحة البلدان الافريقية والاسيوية النامية التي ارتفعت حصتها في مجموع الالتزامات التراكمية من متوسط قدره ١٩ر٣٨ في المائة للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ الى ١ر٥٨ في المائة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٢. ويعد هذا ،الى حد ما ،انعكاسا لقيام مؤسسات لا يتجه نطاق نشاطاتها الى البلدان العربية بشكل رئيسي (مثل البنك الاسلامي للتنمية) .

لا شك انه يمكن زيادة استيعاب الاموال داخل المنطقة عن طريق زيادة فعالية استخدام امكانيات التعاون الاقليمي . ويمكن تعزيز هذه العملية بمراعاة الاعتبارات التالية على وجه الخصوص: اولا بقدر ما ان المعوقات الحالية هي انعكاسا للاختلافات بين النظم والفلسفات الاجتماعية والسياسية السائدة في البلدان وانه لا يرجح لها بالتالي ان تكون قابلة للتغير السريع ، بقدر ما تتحقق بنتيجة عكسية وخيبة للامال من جراء اى محاولة لتطوير التدفقات الاستثمارية الاقاليمية ،تتجاهل هذه الحقيقة. ثانيا ،هناك اتجاه الى عدم التمييز بين التدفقات الخاصة والعامة. على انه يمكن الوصول لفهم افضل للقضايا المشمولة وسبل العلاج المطلوبة من خلال هذا التمييز بسبب الاختلاف في الاسس التي تحكم استخدام كل نوع من الاموال وفي الظروف التي تشجع على تدفقها . ثالثا ،تعطي عوائق حركة رأس المال داخل المنطقة والتي يتم ذكرها عادة ، الانطباع بان المسؤولية تقع على البلدان المستقبلة وحدها . وفي حين ان هذا قد يكون صحيحا الى حد كبير ، الا ان هناك حاجة ايضا لدراسة العوائق المحتملة والتي تنجم عن السياسات والاتجاهات السائدة في مصادر التمويل المحتملة .

وفي نفس الوقت ينبغي تركيز اهتمام مماثل ،على الاقل ، على الاستثمارات خارج المنطقة مع ايلاء اعتبار خاص لسلامتها ومردوداتها . وفي هذا الشأن فان لبلدان الفائض في المنطقة مصلحة كبيرة في تعزيز الاستقرار الاقتصادى والسياسي العالمي . وبالتالي فان الوجود الفعلي للبلدان ، الاعضاء في منطقة الاكوا في محافل التفاوض العالمية ذات الصلة امر ضرورى . ويمكن دعم جهود هذه البلدان بدرجة كبيرة في هذا الخصوص اذا ساندتها البلدان النامية الاخرى . كما ان هذا سوف يعتمد الى حد كبير ، بدوره ، على الدعم النشيط الذى تقدمه بلدان الاكوا للاهتمامات الرئيسية لبلدان العالم الثالث الاخرى بما في ذلك تقديم المساعدة المالية .

زاى - انتقال العمالـــــة

والظاهرة الاخرى ،الاقل بروزا والتي قد تتساوى او تزيد اهميتها عن التدفقات المالية ،هي الحركة الواسعة للعمالة من البلدان فائضة العمالة الى بلدان منطقـــة الخليج بشكل رئيسي . واهمية تدفقات العمالة بين بلدان المنطقة لا تتبع فحسـب من مساهمة هذه التدفقات في عملية التنمية في البلدان المستقبلة وفي موازين المدفوعات والمدخرات في البلدان المرسلة للعمالة ولكن تنبع ايضا من حقيقة ان تحويلات العاملين تمثل دخلا مكتسبا من تقديم خدمات الى البلد المضيف. وبالتالي فانه يرجح لهـــا ان تكون اقل تأثرا بالاعتبارات غير الاقتصادية وذلك على العكس من التدفقات المالية التي تتصف بقدر اكبر من التقلب وعدم الاستقرار.

وفي حين ان تدفق العمالة بين بلدان المنطقة مازال يخدم مصالح كل من البلدان المرسلة للعمالة والبلدان المستقبلة لها ،فان تدفقات العمالة الكثيفة المشاهدة في السنوات الاخيرة لم تخل من المكاره . فقد كان على البلدان المستوردة للعمالة ان تواجه اعباء اقتصادية واجتماعية - سياسية متزايدة كنتيجة لاستيعابها اعداد كبيرة من المغتربين في حين ان ضغط الطلب على البلدان المرسلة للعمالة قد جعلها تستورد انواعـــا معينة من العمالة وتسبب في احداث نتائج غير مرغوبة مثل انخفاض الناتج الزراعي وارتفاع الضغوط التضخمية. وزيادة على ذلك فان التحول في متطلبات المهارات في بعض البلدان المستوردة للعمالة يتضمن امكانيات الاحلال نظرا لمنافسة العمالة غير العربية الرخيصـــة للعمالة في المنطقة. وبالرغم من هذه الآثار غير المستحبة فان حركة العمالة الواسعـــة النطاق داخل المنطقة قد انشأت وضعا من الترابط المفيد لجميع البلدان المعنية.

ان العلاقة الجديدة النامية بين العرض والطلب على العمالة في المنطقة وتناقص حصة المنطقة في الامداد بـــالعمالة والاختلالات بين الطلب والعرض من المهارات في المنطقة ،كل ذلك يدعو لتنسيق الجهود من قبل البلدان المستوردة للعمالة والبلدان المصدرة لها على حد سواء لوضع توقعات طويلة المدى لمتطلبات المنطقة من القوة العاملة وافضل الطرق لتلبيتها. ويمكن لهذا المجهود ان يبدأ بتخطيط القوة العاملة على الصعيد الوطني وتحديد مواطن الاولوية ووضع سياسات واضحة الاستخدام. ثم يمكن للبلدان المعنية ان تدخل في اتفاقيات ثنائية تشتمل على الترتيبات التشريعية التي تحكم تدفق العمالة عبر الحدود الوطنية . ويمكن لهذا الترتيب ان يساعدها ايضا في استغلال مزيتها النسبية لتطوير التعاون بينها وحماية حقوق العمالة العربية في مواجهة العمالة غير العربية. واضافة الى ذلك فان الموقف يتطلب جهودا متضافرة لزيادة التعاون في المجالات التعليمية والعلمية والفنية. ولا شك ان التقدم في جميع هذه المجالات سيوفر القاعدة لبدء عمل جماعي في اطار الاتفاقيات متعددة الاطراف على الصعيد الوطني.

ان الاتفاقيات الثنائية او متعددة الاطراف المخصصة لتنظيم حركة العمالة بين بلدان المنطقة من اجل انتهاج سياسات احسن تخطيطا وتنظيما ، ينبغي ان تساعد في تخفيف التقلبات وزيادة القدرة على تقدير التحويلات ، وجعل الهجرة " العائدة" اقل اثرا . كما ينبغي ان تساعد ايضا في تخفيف التكاليف الاجتماعية المرتبطة بتدفقات العمالة الكثيفة .

ان الحاجة الى العمل في هذا الشأن قد اضحت اكثر الحاحا نتيجة فتور النشاط الاقتصادى مؤخرا في البلدان المستوردة للعمالة والذى ظهر اثره سلفا في انخفاض تحويلات العاملين في الخارج .

استنتاجـــــات

ان تجربة التعاون الاقتصادى الاقليمي العربي ، وحتى أوائل السبعينات، قد طغى عليها مجهودات تحرير وتسهيل التدفق التجارى . وكان الاتجاه العام شاملا وطموحـــا للغاية فيما يتعلق بالاهداف والنطاق الجغرافي . وكانت المقترحات بشكل عام تفتقـــر للمرونة اللازمة لاستيعاب أوجه التفاوت في أوضاع مختلف البلدان . وكانت هذه المقترحات تقدم على أساس الانضمام التام أو الرفض الكامل للاتفاقيات ولم يكن لأطراف التعاقد المحتملة الخيار في الالتزام لبعض الاجزاء التي كانت على استعداد للالتزام بها . والشاهد على ذلك في هذا الشأن على سبيل المثال هو اتفاقية السوق العربية المشتركة التي ظلت عضويتهـــا وفعاليتها محدودة جدا بالرغم من مجهودات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتي استمرت لفترة عقدين من الزمان . والعيب الآخر في هذه الجهود يكمن في حقيقة أن القرارات الـتي اتخذتها الأجهزة المؤسسية (أى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) لم تكن ملزمة للبلدان الأعضاء . أى انه كانت الاعتبارات السياسية هي العامل الحاسم بدلا من الاعتبارات الفنية .

ان التجربة السابقة اعتمدت ايضا على العمل بين الحكومات مما يعكس هيمنة الفلسفات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في ذلك الوقت في بلدان المنطقة الاكثر نشاطا وهي مصـــر والعراق والجمهورية العربية السورية . وكان التعاون الاقتصادى الاقليمي يعتبر،في أساسه ، قولا وعملا ،على أنه مسألة بين الحكومات مع دور محدود يلعبه القطاع الخاص . وزيادة على ذلك فان هذه الجهود عانت من غياب دعم مجموعات " المصالح " مثل اتحادات المنتجين التي برزت لاحقا .

وفي حين عكست الاتجاهات التي تمت مناقشتها آنفا التفكير والآراء السائدة فـي مجال التعاون الاقليمي آنذاك والتي أعطت دورا رائدا لتحرير التجارة والعمل الحكومـي الا أنه لا بد من أن الخيارات كانت محدودة لانعدام الموارد المالية .

ان تعديل أسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ وتراكم الموارد المالية الضخمة بعد ذلك قد غيرا المعادلات القديمة وفتح مجالات واسعة جديدة لامكانيات التعاون . وينبغـــي الاشارة الى أن ذلك لم يؤدالى ترك متابعة خطوط العمل السابقة نهائيا ، وخاصة تحريـــر التجارة وحرية انتقال رأس المال ، ويدل على ذلـك الأخذ باتفاقية جديدة لتسيير وتنميـــة التبادل التجارى بين الدول العربية — بدلا من اتفاقية عام ١٩٥٣ — والاتفاقية الموحـــدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية لتحل محل مختلف الاتفاقيات المعقـــودة حتى الآن . ومرة أخرى يتعين على عديد من البلدان المصادقة على الاتفاقيتين فضلا عـــن

تنفيذ هما في النهاية. ولكن من المفيد ملاحظة الدعم الذى تعطيه بلدان الخليج للاتفاقيتين والذى يعكس ضمن أمور أخرى اهتمامها المتزايد بتأمين منافذ لصادراتها النامية ولاسيما البتروكيماويات والذى يوجد مناخا صحيا للاستثمار.

تتميز المرحلة الراهنة من التعاون العربي بعدد من الملامح التي ظل الاحساس بها يتزايد منذ السبعينات والتي سيكون لها آثار كبيرة على المدى الطويل. ومن بين أبرز الملامح يمكن ذكر ما يلي: الدعم المتزايد للتعاون شبه الاقليمي؛ وازدياد مشاركة القطاع الخاص في العملية التعاونية؛ وبروز توافق في الآراء على أن المشروعات المشتركة هي من بين السبل الهامة، ان لم تكن أهمها على الاطلاق، لتطوير التعاون الاقليمي؛ ووفود تدفقات ضخمة لرأس المال من بلدان الفائض الى بلدان العجز؛ وتدفق كبير للعمالة في الاتجاه المعاكس؛ بناء المؤسسات وتغيير هيكليتها؛ والأثر القوى للعوامل السياسية على مجهودات التعاون.

الجدير بالذكر أن العديد من هذه الملامح يمكن عزوها بطريقة أو بأخرى الى ظهور البلدان المنتجة للنفط في الخليج كقوة اقتصادية ومالية مؤثرة في المنطقة.

التعاون شبه الاقليمي

كان أهم تطور في هذا الشأن انشاء مجلس التعاون الخليجي (وعرف فيما بعد بمجلس التعاون لدول الخليج العربية) في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨١ من كل من البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة.

ورغم أن تكوين مجلس التعاون يبدو وكأنه استجابة للاهتمامات الخاصة بمنطقة الخليج أساسا، الا أن آثاره على التعاون الاقتصادى في غربي آسيا، وعلى النطاق العربي على وجه أعم، لا يمكن التقليل من شأنها. وتتمتع الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي بقوة مالية واقتصادية كبيرة بوصفها مانحة للمعونة وأسواقا للسلع والخدمات والعمالة. ويمكن أن يكون لسياساتها الاقتصادية، بهذا العذر أثر كبير في المنطقة.

لقد كانت انجازات المجلس منذ قيامه قبل ثلاث سنوات تحظى باعجاب كبير حيث شملت الغاء الرسوم الجمركية على التجارة بين دول المنطقة، وحرية حركة المواطنين وممارسة المهن، والحق في انشاء مشروعات تجارية، ووضع تعريفة خارجية مشتركة، وتنسيق السياسة في عدد من القطاعات، وانشاء شركة الاستثمارات الخليجية برأس مال مصرّح به بلغ ٢ر١ مليار دولار.

اشتراك القطاع الخـــاص

اكتسبت الحجج الداعية لمنح القطاع الخاص دورا أكثر نشاطا في التعاون الاقتصادى الاقليمي ، أهمية متزايدة في السنوات الاخيرة حتى انها وجدت الدعم الواضح من المجلس الاقتصادى والاجتماعي العربي . ورغم أن الفكرة السائدة بأن التعاون الاقتصادى العربي هو مجال نشاط مشترك بين الحكومات بشكل أساسي ، مما قد أدت الى محدودية التقدم المحرز في هذا الاتجاه، الا انه ينبغي البحث عن التفسير في تغيّر الواقع الاقتصادى بما في ذلك تزايد امكانيات وقدرة القطـــاع الخاص على تعبئة واستثمار مدخرات ضخمة ، وتركيز الاموال القابلة للاستثمـــار (العامة والخاصة على حد سواء) في الاقتصادات ذات الوجهة السوقية على الأغلب، والمناخ المغرى بالاستثمار السائد في الاقتصادات المتشابهة الأوضاع. على أن القضية تتمثل في كيفية الافادة المثلى من هذه الامكانيات. ولذلك فقد علقت آمال عظام على المشروعات المشتركة في هذا الخصوص.

المشروعات المشتركـــة

عند استعراض عمليات المشروعات العربية المشتركة يبرز عدد من القضايـــا المتعلقة بتكوينها وتشغيلها ومن ثم لفعاليتها آخر الامر.

ان اهداف بعض المشروعات الحكومية المشتركة الرئيسية تركز بشكل رئيسي على الاعتبارات "الاستراتيجية" مثل تدريب القوة العاملة واكتساب الدراية الفنية. ويبدو أن الجهات التي ترعى تلك المشروعات قد فشلت في بيان أهمية هذا البعد بالمقارنة الى الربحية المالية. وقد أدى هذا الى صعوبات في تقييم فعالية العمليات مما ينبغـــي تفاديه ما أمكن ذلك.

كما أن بعض المشروعات الحكومية المشتركة الرئيسية تبدو وقد اتخمت بالموارد المالية بالقياس الى قدرتها على الصرف كمـــا تشهد التجربة بذلك حتى الآن. ويمكن عزو ذلك من جهة الى طبيعة مهامها الواسعة. ولكن يمكن تحقيق استخدام للموارد أكثر سرعة وفعالية عن طريق تضييق نطاق عملياتها.

ان الصلة بين ملكية رأس المال واختيار الكوادر الادارية العليا وامكانية تدخل الحكومات في عمليات المشروعات المشتركة، كانت مبعث اهتمام وقلق بالغ. ويرجع ذلك من جهة الى ملاحظة ان ملكية رأس المال والمهارات الادارية يتماشيان بالضرورة كما يرجع من جهة أخرى، الى احتمال ان ينجم عن تدخل الحكومة تقييد لحرية اتخاذ القرار.

ان الاندفاع نحو انشاء مشروعات مشتركة ضخمة ذات مهام واسعة، والذى بلغ الذروة في منتصف السبعينات، قد قل. ويمكن تفسير ذلك الى حد كبير بضعف الحماس للمشروعات المشتركة ذات العضوية الكبيرة وبالتالي لازدياد تشتت سلطة اتخاذ القرار واتساع المهام وبروز مشروعات مشتركة ذات تركيبات جذابة، تتميز بصغر العضوية واشتراك القطاع الخاص وبمهام اكثر تحديدا. أن التحول الى أنواع اصغر حجما وأكثر احكاما من المشروعات المشتركة يعكس الصعوبات التي تمت مواجهتها في انشاء وتشغيل المشروعات المشتركة ذات العدد الكبير من الشركاء والنطاق الواسع من النشاطات.

ان القول بأن المنافسة من قبل المشروعات الوطنية المماثلة يمكنها ان تسبب تهديدا خطيرا لنجاح المشروعات المشتركة خاصة عندما تشترك فيها استثمارات ضخمة وعندما تكون هناك منافسة عالية او عندما يكون المشروع ذا وجهة تصديرية تدل عليها تجربة الشركة العربية البحرية لنقل البترول. وعلى العكس من ذلك كان الاعتماد على تجربة المشروعات الوطنية مفيدا كما يتضح من حالة الشركة العربية الموحدة للملاحة. ويمكن تفادى المنافسة وضمان الوصول الى الاسواق عن طريق المشاركة في المشروعات القائمة كما فعلت المملكة العربية السعودية في معمل الومنيوم البحرين.

ان مطالب المشروعات المشتركة بالمعاملة التفضيلية استنادا الى حجة الصناعة "الناشئة" ليست قليلة. ولكن ينبغي دراسة هذه المطالب على أساس كل حالة على حدة وتوخي الحذر ما لم تصبح حالات ثابتة. أما حجة الدعم الحكومي فانها أقوى في حالة المشروعات المشتركة التي تعود عملياتها بفوائد على الاقتصاد لا تظهر عادة في حسابات الربح والخسارة فيها (كالتدريب مثلا).

ان تجربة المشروعات المشتركة القابضة في انشاء مشروعات من "الجيل الثاني" تكشف فوارق ملحوظة في الانجازات والنهج. فلقد كانت مشروعات "الجيل الثاني" وطنية في نطاقها بشكل عام وكانت تهدف الى تلبية الاحتياجات المحلية بشكل أساسي. وفي بعض الحالات، كما هي حال الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، كان هناك تفضيل محدد

للمشروعات المملوكة ملكية تامة أو للمشروعات المملوكة غالبية رأسمالها . وفي الحالات الأخرى كان هناك تفضيل للشركات التي تتم فيها ملكية أقلية الأسهم كما هي الحال في الشركة العربية للتعدين أو الجمع بين ملكية أقلية الأسهم والاقراض كما هي الحال في الشركة العربية للاستثمار .

واذا استقرت سائر الأمور فان الملكية الكاملة أو المشاركة بغالبية الأسهم تعني دورا أكثر نشاطا في تطوير المشروع من مرحلة البدء بالتفكير به الى مرحلة التشغيل وهو أمر يساعد على التعلم بالعمل . ويتفق ذلك مع الهدف المقصود من المشروعات المشتركة القابضة كي تولد مشروعات غيرها . ويمكن تحقيق هذا الهدف ايضا اذا كانت المشاركة بأقلية الأسهم والخبرة الفنية المرتبطة بها ضرورية لبداية المشروع، وفي هذه الحالة يمكن سحب المشاركة نهائيا لتحرير الموارد لاستخدامات أخرى .

لقد ظل مجال عمليات بعض المشروعات الحكومية المشتركة الكبيرة واسعا فيما يخص المشروعات الداخلة فيها مما أضاع فرص الاستفادة من التعلم بالعمل . كما أن التجربة حتى الآن وبطء خطى التقدم يدعمان الحجة القائلة بضرورة تضييق مجالات مهامها . وفي حالات متعددة يمكن تحقيق ذلك دون تخصيص موارد جديدة بالضرورة وذلك عن طريق اعادة توزيع الاموال غير المستخدمة .

نقل الموارد

ربما كانت التدفقات المالية أبرز الملامح في العلاقات الاقتصادية بين بلدان غربي آسيا في السنوات الأخيرة . وكان لها أثر كبير في موازين المدفوعات في بلدان العجز الاعضاء وفي قدرتها على الاستيراد . على كل حال ظل تدفق الاموال للأغراض الاستثمارية متواضعا مما يعكس تردد القطاع الخاص في المغامرة خارج الحدود الوطنية وهيمنة الاعتبارات غير الاقتصادية، وبالتالي المساعدة غير المرتبطة بالمشروعات وهي دعم الميزانية وميزان المدفوعات ، في صرف المعونة الرسمية . وزيادة على ذلك لم تكن المعونة الرسمية تقدم ضمن منظور انمائي واقليمي طويل المدى عموما . ولكنها كانت تتأثر بقوة بمستوى ايراد الصادرات الجاري، ومن هنا يمكن ملاحظة عدم الانتظام في بعض التدفقات بل وانقطاعها في بعض الاحيان ، والتفاوت الكبير في حجمها بين آن وآخر .

ان الأمل في تخصيص حصة أكبر من المساعدة الرسمية للمشروعات الاستثمارية سوف يعتمد — في ضوء السياسات الحالية — على قدرة أجهزة المعونة العربية الوطنية والمتعددة الاطراف على الاسراع بصرف قروضها ومعونتها للمساعدة الفنية. ويعتبر ذلك بدوره مؤشرا على توفر المشروعات المناسبة والقوة العاملة المدربة اللازمة لانجاز معاملات صرف المعونة. وفي حين انه قد تم احراز بعض التقدم في هذا الخصوص الا انه لا يتوقع للعملية أن تحقق زخما الا تدريجيا.

لقد قدمت الحكومات معظم معونتها الاستثمارية من خلال مؤسسات المعونة الوطنية ومتعددة الاطراف ومن خلال المشاركة في المشروعات المشتركة. وينبغي أن نذكر أن كثيرا من هذه المشروعات المشتركة كان نتيجة للتقارب السياسي في المقام الاول. واذا وضعنا في الاعتبار احتمال استمرار السياسات الحالية، فانه ينبغي توجيه الجهود نحو حث القطاع الخاص على الاستثمار بصورة متزايدة في المشروعات الانتاجية داخل المنطقة.

يواجه تدفق رأس المال الخاص معوقات تختلف من بلد لآخر. وتنبع هذه المعوقات اما من قلة الفرص الاستثمارية أو عدم معرفتها واما من وجود ما صار يعرف بالمناخ الاستثماري غير الملائم وهي تسمية مناسبة في حد ذاتها لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية. وفي هذا الخصوص لا يكون كافيا الاقتراح بانشاء مؤسسات في بلدان الفائض لتجميع وتوجيه المدخرات، اذ ان التجربة تشير في هذا المجال الى ان المدخرات التي تمت تعبئتها بهذه الطريقة قد استثمر معظمها خارج المنطقة العربيةوأن عملية هذا الاستثمار المباشر والمشاركة في الاسهم التي تمت في المنطقة قد تركز في بلدان قليلة واتجهت الى العقارات وتنمية الممتلكات والقطاع المصرفي. وبالمثل لا يرجح أن يأتي الحل من سن تشريع جديد أو انشاء مؤسسات لضمان سلامة الاستثمارات رغم انه لا شك في ان هذه الخطوات ستساعد على ذلك. والامر المهم هو كيفية التغلب على الحاجز النفسي الذي يمنع تدفق رأس المال الخاص. ان ذلك سيعتمد الى درجة كبيرة على قيام الحكومات في البلدان المستقبلة برسم سياسات واضحة ومحددة وثابتة فيما يتعلق بدور القطاع الخاص ما دام لا يمكن بناء الثقة الا ببطء.

انتقال العمالة

والظاهرة الأقل بروزا والتي قد تتساوى او تزيد أهميتها عن التدفقات المالية هي الحركة الواسعة للقوة العاملة من البلدان الفائضة العمالة الى منطقة الخليج بشكل رئيسي.

وأهمية تدفقات العمالة بين بلدان المنطقة لا تنبع فحسب من مساهمتها في عملية التنمية في البلدان المستقبلة وفي موازين المدفوعات والمدخرات في البلدان المرسلة للعمالة وانما تنبع ايضا من حقيقة ان تحويلات العاملين تمثل دخلا مكتسبا من تقديم خدمات للبلد المضيف. لذلك يرجح لها أن تكون أقل تأثرا بالاعتبارات غير الاقتصادية وذلك على العكس من تدفقات المعونة المالية التي تتصف بقدر اكبر من التقلب وعدم الاستقرار.

ورغم ان تدفق العمالة داخل المنطقة ما زال يخدم مصالح كل من البلدان المرسلة للعمالة والمستقبلة لها الا أن تدفقات العمالة الكثيفة المشاهدة في السنوات الأخيرة لم تخل من بعض المكاره. اذ كان على البلدان المستوردة للعمالة ان تتحمل أعباء اقتصادية واجتماعية وسياسية متزايدة نتيجة لاستقبالها أعدادا ضخمة من المغتربين في حين أن ضغط الطلب على البلدان المرسلة للعمالة قد جعلها تستورد أنواعا معينة من العمالة وتسبب في احداث نتائج غير مستحبة كانخفاض الناتج الزراعي وارتفاع الضغوط التضخمية على سبيل المثال.

ان العلاقة الجديدة النامية بين العرض والطلب في المنطقة وتناقص حصة المنطقة في الامداد بالعمالة والاختلالات بين الطلب والعرض من المهارات في المنطقة كل ذلك يدعو لبذل جهود منسقة من قبل كل من البلدان المستوردة للعمالة والبلدان المصدرة لها لوضع توقعات طويلة المدى لاحتياجات المنطقة من القوة العاملة وأفضل الطرق لتلبيتها. وقد أضحت الحاجة للعمل في هذا المجال أكثر الحاحا نتيجة فتور النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للعمالة والذي بدأت آثاره تظهر فعلا في انخفاض تحويلات العاملين في الخارج.

بناء المؤسسات وتغيير هيكليتها

تبدو المنطقة — فيما يخص الاعداد والنشاطات المتوقعة — على انها تنعم نسبيا بالمؤسسات الخاصة بالتنسيق والتمويل الانمائي. وفي حين أنه لا نقول بعدم انشاء مؤسسات جديدة فانه يكون من الأفيد تركيز الجهود على زيادة فعالية المؤسسات القائمة وايلاء اهتمام خاص لتنمية القوة العاملة التي تبدو انها العائق المهم الوحيد. كما يمكن توجيه الجهود ايضا لتفادي الازدواجية والاستفادة من الخبرة الفنية الجماعية عن طريق التنسيق الوثيق كما هي الحال بين الصناديق الانمائية.

وعلى صعيد الأجهزة المشتركة بين الحكومات المختصة بالتعاون الاقليمي ينبغي استرعاء الاهتمام الى المكانة البارزة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي العربي بوصفه الجهاز الرئيسي المعني بالتعاون الاقتصادى العربي . وهذا يعزى الى حد ما ، الى ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي العربي أنه نظرا لعضويته الواسعة ، وعلى العكس من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، يشمل الدول الخليجية المصدرة للنفط .

العوامل السياسية

لقد عملت الاعتبارات السياسية الى جانب التعاون الاقتصادى العربي كما عملت ضده . الا أن أثرها العام على عملية التعاون كان سلبيا وأحبط كثيرا من المبادرات . وقد نجم هذا الأثر السلبي أساسا عن ضعف الالتزام السياسي العام الذى أعاق التنفيذ وعن الريبة في استمرار تدابير التكامل القائمة على علاقات سياسية متغيرة وغير مستقرة .

والقضية الجوهرية هي كيفية عزل مجهودات التعاون الاقتصادى على مختلف المستويات عن تقلبات العلاقات السياسية . وهناك خريطة لتحقيق ذلك تتمثل في تجنب الالتزامات المتسرعة التي تمليها اعتبارات دفينة ، ذلك لأن الغاء هذه الاتفاقيات قد يكون له أثر سلبي متراكم كبير على المجهودات اللاحقة لتطوير التعاون . وأما الطريقة الأخرى فتتمثل في تأمين مصلحة اقتصادية وزخم كافيين للتقليل من فرص الغاء الاتفاقيات والالتزامات . والشاهد على ذلك أن توتر العلاقات السياسية بين الاردن والجمهورية العربية السورية لم يحل دون قيام ولا حتى دون توسيع نشاطات بعض المشروعات المشتركة المهمة (كالشركة الصناعية الاردنية السورية مثلا) ، التي تم التفكير بانشائها في اطار اتفاقية التعاون الاقتصادى والتجارى بينهما المعقودة في عام ١٩٧٥ .

المرفق الاول

بعض المشروعات المشتركة الرئيسية بين بلدان عربية في غربي آسيا ، ١٩٧٩ - ١٩٨٢

(حسب القطاع)

القطاع	الاسم	الجهة الراعية	الجهة المشاركة	رأس المال المصرح به	طبيعة النشاطات	الموقع وسنة التأسيس	ملحوظات أخرى
عام	الشركة العربية للاستثمارات العامة (شعاع)	اتحاد غرف التجاره والصناعة والزراعة العربية	رئيس واعضاء مجلس ادارة غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية كمؤسسين مواطنون عرب، وحكومات وشركات	٧٠٠ مليون درهم	تعبئة المدخرات العربية واستثمارها في شركات فرعية و/او المشاركة في رؤوس اموال المشروعات الصناعية والزراعية والمالية والتجارية	دبي ١٩٧٩	شركة قابضة عربية النطاق
	شركة الخليج للاستثمار	مستثمرو وشركات القطاع الخاص من البحرين والكويت	عدد كبير من مستثمرى (١٧٤٣) وشركات القطاع الخاص من البحرين والكويت اساسا ومن بعض دول الخليج الاخرى	٥٠٠ مليون دولار	نطاق واسع من النشاطات الاستثمارية تشمل التمويل والعقارات والصناعة والسلع والزراعة والتعدين والسياحة والنشاطات ذات الصلة	البحرين ١٩٧٩	كان رأس المال المصرح به عند الانشاء ١٢٥ مليون دولار
	شركة الاستثمارات الخليجية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	عدد متساو من الاسهم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	٢١٠٠ مليون دولار تدفع على مدى خمس سنوات ويدفع القسط الاول منها في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣	الاستثمار في المشروعات التجارية والزراعية والصناعية داخل وخارج منطقة الخليج	الكويت ١٩٨٢	يمكن للدول الاعضاء ان تبيع لغاية ٤٩ في المائة من اسهمها لمواطنيها

المرفق الاول - (تابـــع)

القطاع	الاســـــم	الجهة الراعية	الجهة المشـــاركة	رأس المـــال المصرح بـــه	طبيعة النشاطات	الموقع وسنة التأسيس	ملحوظـــات اخرى
	شركة الخليـــج للاستثمارات العربيـــة		رجال اعمال وشركـــات ومؤسسات من دول مجلس التعاون لدول الخليـج العربية ورجال اعمـــال عرب يقيمون في منطقـــة الخليـــج	٥٠٠ مليـــون دولار، (دفع منها ٥٠ مليون دولار)	الاستثمار في العقارات والزراعة والصناعة مـع التركيز على انشاء مجمعات سياحيـــة	البحريـن ١٩٨٢	نطاقها الجغرافي يشمل مصر وشمال افريقيا وجنوب شرق آسيـــا .
الزراعـــة	الشركة العربيـــة للاستثمار الزراعي	المؤتمر الاول لرجال الاعمـال والمستثمريـــن العرب	مستثمرو القطاع الخاص العرب اساسا كما يمكن للحكومات ان تشـارك بملكية اقلية الراسمال	مليار دولار	الاستثمار المباشر في المشروعات الزراعية، وتصنيع المنتجات الزراعية والتجارة في المنتجات الزراعية والالات والمعدات والاسمدة	البحرين ١٩٨٢	على النطاق العربي ؛ سوف ينشأ مصرف لتمويل المشروعات
الصناعـــة التحويلية	شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات	شركة نفط البحرين الوطنية والشركة الكويتية للصناعات البتروكيماويـــة والشركة السعودية للصناعـــات الاساسيـــة	البحرين والكويـــت ، وابتداء من حزيران / يونيو ١٩٨٠ المملكة العربية السعودية	٦٠ مليون درهم بحريني	انتاج الميثانول والامونيـــا .	البحريـن ١٩٧٩	الانتاج المخطط لعام ١٩٨٥ بمعـــدل الف طن في اليوم من الميثانـــول والامونيـــا .

المرفق الاول - (تابـــع)

القطاع	الاســـــم	الجهة الراعية	الجهة المشـــاركة	رأس المـــال المصرح بـــه	طبيعة النشاطات	الموقع وسنة التأسيس	ملحوظـــات اخرى
	الشركة العربيـــة للحديد والصلـــب	الحكومات العربية والمنظمات العربية وشركات استثمار خاصة وعامة من البحرين والعراق والكويت والامارات العربية المتحـــدة .	من المؤسسين : الشركة العربية للتعدين ، الشركة الكويتية للتجـــارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ، والشركـــة الكويتية لصناعة الانابيب المعدنية ، شركة الجزيرة للمقاولات والاستثمار ، المؤسسة العامة للتأمين الاجتماعي (البحرين) مجموعة الشارقة مركز الخليج المالي ، شركة الصناعات الوطنيـــة (الكويت) بنك البحرين الوطني ، بنك البحرين والكويت ، البنك الاهلي التجاري .	١٦٠ مليون دولار دفع منها ١٠٥ مليـــون دولار	تحويل ركاز الحديد الى منتجات مختلفـــة والبدء بمصنع للتكوير	البحرين ١٩٨٠	من المقرر بدء التشغيل عام ١٩٨٤
	شركة الخليـــــج للصناعات الدوائية	حكومة رأس الخيمة والشركة العربية للصناعات الدوائية في العراق ومستثمرو القطاع الخاص من منطقة الخليج		١٠٠ مليـــون درهـــم	تصنيع المنتجات الدوائية	رأس الخيمـــة ١٩٨٠	

المرفق الاول - (تابع)

القطاع	الاسم	الجهة الراعية	الجهة المشاركة	رأس المال المصرح به	طبيعة النشاطات	الموقع وسنة التأسيس	ملحوظات اخرى
	شركة الخليج لدلفنة الالومنيوم	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	٢٠ في المائة لكل من البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية ، و ١٠ في المائة لكل من عمان والامارات العربية المتحدة	٢٤ مليون درهم بحريني	انتاج صفائح واشرطة الالومنيوم	البحرين ١٩٨١	يتوقع ان يبلغ الانتاج المخطط لعام ١٩٨٥ حوالي ٤٠ الف طن سنويا .
	شركة رأس الخيمة للاسمنت الابيض ومواد البناء		مجموعات مالية خليجية ومواطنو الخليج (الكويت ، والامارات العربية المتحدة) .	٦٠٠ مليون درهم	انتاج الاسمنت الابيض ومواد البناء	رأس الخيمة ١٩٨١	رأس المال مدفوع بالكامل
	الشركة العربية للاسمنت الابيض	الشركة الصناعية السورية الاردنية	٢٥ في المائة لمؤسسات القطاع العام في كل من الاردن وسوريا و٥٠ في المائة للشركة الصناعية السورية الاردنية	١٠ ملايين دينار اردني	الاسمنت الابيض	الاردن ١٩٨١	يتوقع ان يبدأ الانتاج في عام ١٩٨٤ بمعدل ١٠٠ الف طن في السنة .
	الشركة السعودية الكويتية لصناعة الاسمنت		٤٥ في المائة من الاسهم يملكها الكويتيون	(دفع منها ٩٤ مليون دولار)		المملكة العربية السعودية ١٩٨١	سوف يرتفع رأس المال المصرح به الى ٩٦٧٫٥ مليون ريال سعودي (٢٨١٫٣ مليون دولار) كما سيتضاف الى ٦٤٥ مليون ريال سعودي (١٨٨ مليون دولار)

المرفق الاول - (تابـــع)

القطاع	الاســـم	الجهة الراعية	الجهة المشـــاركة	رأس المـــال المصرح بـه	طبيعة النشاطات	الموقع وسنة التأسيس	ملحوظـــات اخرى
	مصنع معالجة زيت الوقـــود	حكومات البحريـــن والكويت والمملكـــة العربية السعودية	حكومة البحرين (٤٠٪) ومؤسسة البترول الكويتية (٣٠٪) المؤسسة العامة للبترول والمعادن وبتروميـــن (٣٠٪)	٦٠٠ مليـــون دولار	معالجة زيت الوقـــود الثقيل وتحويله الى منتجات نفطية خفيفـــة لاغراض التصديـــر	البحرين ١٩٨١	يتوقع له ان يبـــدأ العمل في عام ١٩٨٦ بطاقة تصل الى ٨٠ الف برميل في اليـــوم.
الخدمات	المجموعة العربيـــة لاعادة التأميـــن	حكومات الكويـــت وليبيا والامارات العربية المتحدة	حكومات البحرين والكويت وليبيا والامارات العربية المتحدة كشركاء متساوين	٣ مليارات دولار (دفع منها ١٥٠ مليون دولار)	كل اشكال التأميـــن والعمليات ذات الصلـــة مع التركيز على اعادة التأميـــن.	البحريـــن ١٩٨٠	نطاق عالمـــي للعمليـــات
	المؤسسة العربيـــة المصرفيـــة	حكومات الكويـــت وليبيا والامارات العربية المتحدة	وزارة المالية بالكويـــت (٢٥٠ مليون دولار) الامانة الليبية للخزانـــة (٢٥٠ مليون دولار) وهيئة ابوظبي للاستثمار (٢٥٠ مليون دولار)	مليار دولار	العمليات المصرفية	البحريـــن ١٩٨٠	نطاق عالـــمي للعمليـــات
	شركة الخليج المتحدة للخدمات والصناعات		شركات عامة وخاصة من دول الخليـــج	١٠٠ مليـــون دولار	المقاولات والاعمـــال الهندسية وادرة الموانئ والمستشفيـــات	البحرين ١٩٨٠	

المرفق الاول - (تابـــع)

القطاع	الاســـم	الجهة الراعية	الجهة المشـــاركة	رأس المـــال المصرح بـــه	طبيعة النشاطات	الموقع وسنة التأسيس	ملحوظـــات اخرى
	شركة الخليـــج للمشاريع الطبيـة		مستثمرو القطاع الخاص (من الشارقة والكويت) وشركة Hospital Affiltiates ومقرها لنـــدن	١٩٫٥ مليون دولار	بناء المستشفيات وصنع المنتجات الصيدلانية والاتجار بها	البحرين ١٩٨٠	
	الشركة العربيـــة للاستشارات الهندسيـــة	الاوابـــك	شركات النفط الوطنية لدول الاوابك والمؤسسة العربية للاستشارات البترولية	٢٠ مليـــون دولار	تقديم التصميمـــات والخدمات الاستشارية والتدريبية في الميدان الهندسي	ابوظبي ١٩٨٠	
	الشركة العربيـــة الدولية للتأميـــن		شركات للتامين في كل من البحرين والعراق وعمان وقطر والمملكة العربيـــة السعودية والامارات العربية المتحدة	١٠ ملايين دولار	التأميـــن	البحرين ١٩٨٠	
النقـــل	شركة النقل البرى العراقية الاردنية	حكومتا العراق والاردن	الشراكة بالتساوى بين حكومتي العراق والاردن	٥٠ مليـــون دولار	نقل البضائع من ميناء العقبة الـى العراق	الاردن ١٩٨٠	
	العربية للشحـــن الجـــوى	حكومتا العراق والاردن	الشراكة بالتساوى بين حكومتي العراق والاردن	٢٠ مليون دينار اردنـــي	النقل الجوى	الاردن ١٩٨١	

المصدر: اعداد الامانـــة التنفيذية للجنـــة الاقتصادية لغربي آسيـا .

المرفـــق الثانـــي

الاتفاقيـــات الثنائيـــة: ١٩٧٩-١٩٨٢

١- اتفاقية التعاون الفني (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩) بين الجمهورية العربية السورية والامارات العربية المتحدة.

٢- اتفاقية التعاون الفني (شباط/فبراير ١٩٧٩) بين العراق والمملكة العربية السعودية.

٣- اتفاقية بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية (شباط/فبراير ١٩٧٩) بين البحرين وقطـــر.

٤- اتفاقية بين الاردن واليمـــن (ايار/مايو ١٩٧٩) تنص على التعاون في مجال الاعلام.

٥- اتفاقية بين العراق (شركة النقل البرى العراقية) وكل من الاردن والكويت والامارات العربية المتحدة لاستخدام موانـــيها واراضيها في نقل البضائع الى العراق.

٦- اتفاقية التجارة والتعاون بين العراق وقطـــر (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩) تنص علـــى انشاء مشروعات مشتركة وتسهيل حركة مواطنيهما ورؤوس الاموال منهما.

٧- اتفاقية تعاون بين قطر والسعودية حول انتاج البتروكيماويات والحديد والصلب.

٨- اتفاقية التعاون الفني (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠) بين عمـــان والامارات العربية المتحدة تنص على زيادة التجارة وتوحيد مواصفات الواردات.

٩- اتفاقية التعاون الاقتصادى والتجارى (كانون الثاني/يناير ١٩٨١) بين الاردن وقطـــر

١٠- البروتوكول التجارى (نيسان/ابريل ١٩٨١) بين العراق والاردن الذى يدعو لزيادة حصة المركز التجارى الاردني في بغداد (من ٤ ملايين دينار اردني الى ١١ مليون دينار اردني) ولقرض للاردن يبلغ ٣٠ مليون دينار اردني لبناء الطرق، ولاستثمار العراق ١١ مليون دينار اردني في الصناعات الاردنية ومشروعات مشتركة (لانتاج سلع معمرة كالثلاجات والمكيفـــات والمعدات الزراعية وتعبئة الاغذية وتجهيز الاخشاب).

١١- اتفاقية تجارية (ايلول/سبتمبر ١٩٨٢) بين البحرين والعراق ترمي الى زيـــادة تبادل السلع بين البلدين والغاء الرسوم الجمركية في بعض القطاعات. واعتمد البلدان أيضا اجراءات اخرى لتشجيع النقل الجوى وربط الاتصالات وتبادل الخبرة الفنية والتدريب.

١٢— اتفاقية بين العراق والاردن (ايلول/سبتمبر ١٩٨٢) لانشاء شركة صناعية برأسمال قدره ٢٠ مليون دينار اردني. ومن المقرر ان تجرى الشركة دراسات جدوى لمشروعات مشتركة وتتعامل في اسهم الشركات في كلا البلدين وتعمل على تطوير التجارة. يكون مقر الشركة في عمان ويمكنها ان تتخذ فروعا في كلا البلدين.

١٣— اتفاقية عمالة (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢) بين الجمهورية العربية اليمنية والامارات العربية المتحدة. يتمتع بموجبها العاملون اليمنيون في الامارات العربية المتحدة بالحقوق القانونية الكاملة الممنوحة لمواطني ذلك البلد. وتنص الاتفاقية التي تسرى لمدة خمس سنوات ايضا وتتجدد تلقائيا على تقوية التعاون في مجال الامداد بالعمالة وتبادل المعلومات اضافة الى تسهيل حركة العمالة واجراءات رخص العمل.

١٤— بيان مشترك حول التعاون التجارى (شباط/فبراير ١٩٨٣) بين العراق والاردن تم توقيعه في نهاية الجلسة الثالثة التي عقدتها اللجنة العراقية الاردنية للتعاون الاقتصادى والفني ويشمل الشروط المتعلقة بالتعاون في مجالات التجارة والزراعة والرى والنقل والصناعة. وبموجب ذلك يكون لكل من المركز التجارى العراقي في عمان والمركز التجارى الاردني في بغداد حصة تبلغ ١٥ مليون دينار اردني لعام ١٩٨٣.

١٥— البروتوكول التجارى (آب/اغسطس ١٩٨٣) بين مصر والعراق وينص على تبادل تجارى تبلغ قيمته ٣٥ مليون دولار من المنسوجات المصرية والكبريت والفوسفات العراقي.

١٦— البروتوكول التجارى (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣) بين مصر والاردن وهو أحياء لبروتوكول عام ١٩٧٨ الذى اوقف العمل به بعد اتفاقيات كامب ديفيد.